البناء المفقود في كتاب سيبويه

د. علي بن موسى بن محمد شبير
قسم النحو والصرف وفقه اللغة – كلية اللغة العربية
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

البناء المفقود في كتاب سيبويه

د. علي بن موسى بن محمد شبير

قسم النحو والصرف وفقه اللغة – كلية اللغة العربية
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

تاريخ تقديم البحث: ٢٥/ ١/ ١٤٤٢ هـ تاريخ قبول البحث: ٢٨/ ٤/ ١٤٤٢ هـ

ملخص الدراسة:

يهدف هذا البحث إلى استجلاء الأبنية المفقودة من كلام العرب في كتاب سيبويه، جمعِها ودرسِها وبيانِ منهج سيبويه فيها، وسلك البحث فيها سبيلَ الاستقراء والوصف والتحليل.

وقسّم البحث أربعة مباحث، تسبقها مقدّمة وتتلوها الخاتمة، تناول المبحث الأوّل الأبنية المفقودة، عرضًا ومناقشة، وجاء المبحث الثاني لمُشكلات ضبط الأبنية المفقودة، أمّا المبحث الثالث فجُعل لفروق النسخ وأثرها في الأبنية المفقودة، ثم خُصّص المبحث الأخير لدراسة منهج سيبويه في الأبنية المفقودة.

الكلمات المفتاحية: أبنية، مفقود، كتاب سيبويه، تصريف، طبعات الكتاب، مخطوطات.

Missing Inflectional form in Kitab Sibawayh

Dr.Ali Bin Mosa Bin Mohammed Shbeer
Department of Syntax, Morphology and Philology- College of Arabic Language
Imam Mohammad Ibn Saud Islamic University

Abstract:

This research aims at observation the Missing Inflectional forms in AlKitab, book of Sibawayh, and Collection, study and clarification of Sebwayh method, and this research was based on a descriptive and analytical method.

The research was divided into four sections, first one for Presenting and discussing the Missing Inflectional forms, the second section adjusts problems of Missing Inflectional forms, and the third one Copies differences and their effect on Inflectional forms and the third one Copies differences and their effect on Inflectional forms, and the Last section I devoted the last section to the study of Sibawayh's approach to Missing Inflectional forms, And finally The conclusion includes the most important findings and recommendations

key words: Inflectional forms, Missing, Sibawayh, AlKitab, Copies.

المقدمة:

نحمد الله تعالى، ونصلّي على رسوله الكريم وآله وصحبه، وبعد:

فقد عُني القدماء والمحدَثون بأبنية سيبويه التي استقراها من كلام العرب، شرحا وتفسيرًا، وبيانا لغريبها واستدراكًا عليها ودراسةً لها، غير أنّي أجده في أبواب الأبنية والتصريف يورد عبارة (لا نَعلمُ في الكلامِ)، و(ليسَ في الكلامِ)، ونحوهما من العبارات التي بها ينفي البناء من كلام العرب، وبه يكون مفقودًا من الكلام، فألفيتُ هذا خليقًا بالنظر والتأمّل، فطفقتُ أجمع شتاته من مواضعه في الكتاب، وتيسّر لي، بعون الله، درْسه.

وللشيخ محمد عبد الخالق عضيمة سَبْقٌ في الإشارة إلى نحوِ ما يقوم عليه البحث، في فهرسته كتابَ سيبويه، فذكر أبنيةَ سيبويه وعباراته فيها: (لا نعلم سوى، لا نعلم في الكلام، ولا نعلمه صفة، ويكون في الوصف، ولا نعلمه جاء اسمًا، ولا يكون، ولم يجئ صفة، وقد جاء)، وأشار إلى مواضعها من كتاب[1]، وفيما فهرسه الشيخُ بعضُ المفقودِ من الأبنية وغيرُ المفقود مما جاء في الأسماء دون الصفات، والعكس، وما جاء في الأفعال فحسب، أو في غير الأفعال، وخلُص بحثي بالمفقود من الأبنية وزاد بدرْسِها وعرضِها وتصنيفها وبيانِ فروقِ النسخ فيها وبيانِ منهج سيبويه في هذه الأبنية المفقودة.

وضابط البناء المفقود في هذا البحث: أنّه ما لم يرد في كلام العرب البتّة، ولم تنطق به على أيّ وجهٍ: اسمًا أو مصدرًا أو صفة أو فعلًا، ونفاه سيبويه في

(١) ينظر: فهارس كتاب سيبويه ٤٣-٧١.

كتابه نصًّا، فلم يستدركه في موضع آخَر من كتابه ولم يسكت عنه في بعض الأنواع.

وعليه جملة ما أثبتُّه في البحث، ولذلك يخرج من شرط البحث ما لم يُفقد، مما بادَهتْك أوّلُ عبارته بنفي البناء، فإنّك واجِدٌ له استثناءًا أو إثباتا له في موضع آخر بمثال نادر أو قليل، نحو بناء (فُعِل) في قول سيبويه: «وَقالوا: (مِن البُطُؤْ)، لأنّه ليسَ في الأسماءِ (فُعِل)»[1]، نفاه من أبنية الاسم، وهو ثابت في الفعل المبني للمجهول، مما سكت عنه في ذا الموضع، وقد صرّح به في موضع آخر؛ يقول: «وَاعلمْ أنّه ليس في الأسماءِ وَالصفاتِ (فُعِل)، وَلا يكونُ إلّا في الفِعْلِ»[2]، ويخرج كذلك نحو بناء (أُفْعَل) في قول سيبويه: «وَليس في شيءٍ مِن الأسماءِ وَالصفاتِ (أُفْعَل)»[3]، نفاه من أبنية الأسماء والصفات، وهو ثابت في أبنية الفعل، نحو: أُضْرَب، ومثله بناء (تَفْعِل)، يَرِد عليه المضارعُ كـ(تَحْسِب)، مما ثبت في أبواب الماضي مع مضارعه (فعِل: يَفْعِل). و(المفقود) مما تردّد في متون الكتب بعد سيبويه[4]، وصفًا لما بيّنتُ مفهومه من الأبنية، واستبدل به

---

(١) الكتاب ١٧٧/٤.

(٢) الكتاب ٢٤٤/٤.

(٣) الكتاب ٢٤٥/٤.

(٤) ينظر: الخصائص ٢٥٧/١، المنصف، لابن جني ١١٠/١، شرح المفصل ٢٦٣/٧، إيجاز التعريف ١٨٦، شرح الشافية، للرضي ٣٩٣/٢، ٣٩٦، توضيح المقاصد ١١٤٥/٣، ١١٩٢، ١٤٨٠، ١٥٢٨، ١٥٢٩، ١٥٣٥، ١٥٣٨، الارتشاف ٢٧/١، ٢٨، ٣٤، المقاصد الشافية ٣٦٨/٤.

بعضهم: المعدوم[١]، أو المُهْمَل[٢]، أو الخارج عن الأمثلة[٣]، أو ما لا نظير له[٤]، أو الذي لم يَثْبت أو لم يَستقرّ[٥]، وقد يختلط في الوصف بها غيرُها من أحكام النحو والصرف ومسائلهما وتعليلاتهم فيها، وظواهرِ اللغة والاستعمال.

---

(١) ينظر: الخصائص ١٢١/٣، المحكم ٢٨٢/٢، ١٩٨/١٠، المخصص ٢١٤/١، ٣٩٨/٢، اللباب، للعكبري ٢٥٠/٢، شرح المفصل ٢٨٢/٩، الممتع في التصريف ١٥٥، ٢٠٠، ٣٥٧، شرح الشافية، للرضي ٣٩٣/٢.

(٢) ينظر: شرح التسهيل ٤٢٦/٣، إيجاز التعريف ١٠٠، شرح الكافية الشافية ١٣٦٦/٣، ١٧٦٤/٤، ٢٠٦٠، ٢٠٦٢، توضيح المقاصد ١٤٨٠/٣، ١٥١٣.

(٣) ينظر: الأصول ٥٦/٣، علل النحو ٢٧٨، الانتصار، لابن ولّاد ٢١٨، ٢٢٧، شرح السيرافي ١٨٧/١١، السيرافي النحوي ٥٩١، ٥٩٧، ٥٩٨، شرح السيرافي ٢٦١/١ (تح. ابن ثاني)، التعليقة ٣٣٧/٣، الخصائص ٢١١/٣، المخصص ٢٩١/٤، البديع ١٧٥/١/٢، إيجاز التعريف ٧٥.

(٤) ينظر: الأصول ٣٦٥/١، ٣٧٥، ٣٢٩/٣، علل النحو ٤٢١، ٤٦٧، ٤٧٨، شرح التصريف ٢٢٦، ٢٣١، المنصف، لابن جني ١٣/١، ٥٢، ١٦٢، ٢٩٣، رسالة الملائكة ١٥٠، ٢٧٨، الشافية ٧٠، وقد تناوله الدكتور إبراهيم الشقاري بتأثيلٍ وتمثيلٍ في كتابه: (عدم النظير والاحتجاج به في النحو والتصريف).

(٥) ينظر: الأصول ٣٣٦/٣، المحكم ٨١/٧، اللباب، للعكبري ٢١٤/٢، النهاية في غريب الحديث ٤٥١/١، البديع ٤٦٢/٢/٢، الشافية ٧٤، الممتع في التصريف ٣٢، ٥٠، ٥٧، ٦٥، ٧١، ٧٥، ٨٣، ٨٨، ٩٠، ٩٨، ١٠٠، ١٠٩، ١١٩، ١٥٥، ١٥٨، وللدكتور بدر الجابري بحث فيه خصّه بابن عصفور، سمّاه (ما لم يستقرّ في كلام العرب: تأصيلٌ ودراسةٌ عند ابن عصفور الإشبيلي).

ويهدف هذا البحث إلى استجلاء الأبنية المفقودة من كلام العرب في كتاب سيبويه، جمعِها ودرسِها وبيانِ منهج سيبويه فيها، ونهجتُ فيه سبيلَ الاستقراء والوصف والتحليل.

وقد توزّع البحث في أربعة مباحث، تسبقها مقدّمة وتتلوها الخاتمة، فالمبحث الأوّل، وسمْتُه بالأبنية المفقودة، عرضًا ومناقشة، وجاء المبحث الثاني لمُشكلات ضبط الأبنية المفقودة، والمبحث الثالث فيه فروق النسخ وأثرها في الأبنية المفقودة، وخصصتُ المبحث الأخير لدراسة منهج سيبويه في الأبنية المفقودة.

وعمدةُ البحث كتابُ سيبويه بما توافر لي من طبعاته الأربع[1]: طبعة درنبُرغ، باريس-١٨٨١م، وطبعة بولاق، القاهرة-١٩٠٠م، وطبعة تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون، القاهرة-١٩٧٧م، وطبعة تحقيق الدكتور محمد كاظم البكّاء، بيروت-١٤٣٥هـ، وانتخبتُ من نسخه المخطوطة ستًّا[2]:

---

(١) ينظر: كتاب سيبويه بين أيادي المستشرقين والعرب، من إعداد الدكتور جون نيكولا والأستاذ يوسف السنّاري، وفيه جهد مشكور لحصر نشرات الكتاب وطبعاته في العصر الحديث.

(٢) النسخة الأولى: نسخة بخطّ أبي الحسن علي بن محمد بن علي بن خروف، الاشبيليّ، (ت ٦٠٩هـ)، مقابلة على نسخةِ أبي نصر القرطبي، وعلى نسخة شرقيّة عليها خطّ أبي عليّ الفارسيّ، والنسخة الثانية: نسخة بخطّ أبي حفصٍ عمر بن عليّ بن المبارك بن يوسف بن عليّ، الموصليّ، (ت ٦٣١هـ)، مقابلة على أصلِ أبي نصر القرطبي، المنقولِ عن نسخة أبي إسحاق الزجاج، والنسخة الثالثة: نسخة بخطّ أبي عليّ حسَن بن أحمد بن عليّ بن يبقى، الخولانيّ، (ت ق ٧هـ)، مقروءة على أبيّ عليّ الشلوبين، ومقابلة على أصلِ أبي نصر هارون بن موسى القرطبيّ، المقروءِ على أبي عبد الله الرباحيّ، والنسخة الرابعة: نسخة بخطّ محمد

نسخة ابن خروف، كتبت سنة ٥٦٢هـ، ونسخة الموصلي، كتبت سنة ٦١٤هـ، ونسخة ابن يبقى، كتبت سنة ٦٢٩هـ، ونسخة الميُورقي، كتبت سنة ٦٣٢هـ، ونسخة ابن معافى، كتبت سنة ٦٤٧هـ، ونسخة المدينة المنوّرة (د.ت)، وتعدّد الطبعات والنسخ مقصودٌ للنظر والدرس والمقارنة، حيث فروق النسخ والزيادات مما له أثره وخطره، وفي إيراد نصوص سيبويه جعلتُ طبعة هارون أصلاً قابلتُ عليها الطبعات الأخرى والنُسخَ، وأثبتُّ الفروق في مواضعها من الحاشية، على طريقة التحقيق.

واللهَ نسأل العون والسداد.

بن أحمد بن أبي عيسى، الأنصاريّ الميُورقيّ، (ت ق ٧هـ)، وقد مُيّزت تعليقاتٌ لأبي الحسن الأخفش في متنها عن كلام سيبويه، والنسخة الخامسة: نسخة بخطّ أبي محمد رضيّ الدين عبد المحسن بن مزروع بن معافى البصريّ، (ت بعد ٦٥٣هـ)، وهي مستنسخة من نسخة الزمخشريّ التي بخطّه، وفي جزئها الرابع خرم مقدراه عشر لوحات، يتوسّط اللوحتين ١٠٩ و١٢٠، ويقابله من تحقيق هارون، الجزء الرابع، بدءًا من السطرين الأخيرين من الصحيفة ٢٧٠ إلى آخر السطر الثالث من أوّل الصحيفة ٢٩٢، وقد استعضتُ في هذا الموضع بنسخة البحيري، (بخطّ أحمد بن السيد سليمان البُحيري، كتبت سنة ١١٥١هـ)، وإنّما استأنستُ بنسخة البحيري للدلالة على ما في نسخة ابن معافى، لكونها أصحَّ المستنسخاتِ عنها، تقتفيها حرفًا وضبطًا، والنسخة السادسة الأخيرة: نسخة مجهولٌ كاتبُها، وخطُّها متأخّرٌ، تنقل عن نسخة ابن معافى بحواشيها، من محفوظات مكتبة عارف حكمت بالمدينة المنوّرة.

المبحث الأوّل: الأبنية المفقودة، عرضًا ومناقشة.

المطلب الأوّل: الأبنية المفقودة، جمعًا وتصنيفًا.

أوّلا: أبنية الثلاثيّ:

والذي وقفتُ عليه منها ١٠٩ أبنية، منها مجرّد واحد، وباقيها مزيدٌ فيه، إمّا بحرف أو أكثر، وبيان ذلك ما يلي:

الثلاثيّ المجرّد: (فِعُل).

الثلاثيّ المزيد بحرف واحد: وفيه الثلاثيّ المزيد بالتضعيف (فِعُّل، فَعُّل، فِعُلّ، فُعِلّ، فَعِلّ، فَعُلّ).

والثلاثيّ المزيد بالهمزة (اِفْعُل، إِفْعُل).

والثلاثيّ المزيد بالألف (فاعُل، فِعِلَى، فِعَلَى، فُعُلَى، فَعِلَى).

والثلاثيّ المزيد بالتاء (تِفْعُل).

والثلاثيّ المزيد بالميم (مِفْعُل، مَفْعُل).

والثلاثيّ المزيد بالنون (فُعْلُن، فُعْلَن، فَعَلْن، فَعْلِن).

والثلاثيّ المزيد بالواو (فُوْعُل، فَوْعِل، فَوْعُل).

والثلاثيّ المزيد بالياء (فِعَيْل، فُعِيل، فُعْيِل، فُعَيْل، فَعَيْل، فَعَيْل، فِعِلِي، فِعْلِي، فَعَلِي، يُفْعُل).

الثلاثيّ المزيد بحرفين: وفيه الثلاثيّ المزيد بالتضعيف مع تضعيف آخر أو حرف: (فَعَّلّ، فِعِلْعِل، فُعُلْعِل، فُعَلْعُل، فُعَلْعِل، فِعُلَّى، فَعُلَّى، فِعُّوْل، فُعَّوْل، فِعَّيْل، فَعِّيْل، فَعَّيْل، فَعْيَلّ).

وفيه الثلاثيّ المزيد بالهمزة مع غيرها: (أُفْعال، أُفْعَول، أَفْعَول، أُفْعِيل، أَفْعِيل).

الثلاثيّ المزيد بالألف مع غيرها: (سِفْعال، فاعَول، فاعِيل، فاعَيل، فِعالَى، فُعاوِل، فُعايِل، فِعِلان، فِعُلان، فِعَلان، فُعِلان، فَعَلْيَا، فِعُنْلَى، فِعَنْلى، فُعِنْلى، فَعْوَال، فَعَوْلى، فُعْيال، فَعَيْلَى، مَفاعَل، يَفْعال).

الثلاثيّ المزيد بالتاء مع غيرها: (فُعْلِيت، فُعْلَيت، فَعْلِيت، فَعْلَيت).

الثلاثيّ المزيد بالميم مع غيرها: (مِفْعَيل، مُفْعِيل، مُفْعَيل، مَفْعِيل، مَفْعَيل).

الثلاثيّ المزيد بالواو مع غيرها (فِعَوَّل، فُعَوَّل، فِعْوِيل، يُفْعُول).

الثلاثيّ المزيد بالياء مع غيرها (فُعَيَّل).

الثلاثيّ المزيد بثلاثة: وفيه الثلاثّي المزيد بالتضعيف مع غيره: (فَعاعِلِل، فُعَيعِلِل، فَعائِلّ، فِعَلّان، فِعُلّان، فُعِلّان، فَعَلّان، مَفاعِلّ).

والثلاثّي المزيد بالهمزة مع غيرها: (إِفْعُلان، أُفْعِلان، أَفْعِلان، أَفْعُلان، فاعَلاء، فَعَلْيَاء، فَعَوْلاء، فَعْيَلَاء).

والثلاثّي المزيد بالألف مع غيرها: (فُعايِيل، فُعْلَوان، فَعْلَوان، مَفاعِنل).

الثلاثيّ المزيد بأربعة: (مُفْعَيلاء، مَفْعِيلاء).

ثانيًا: أبنية الرباعيّ:

والذي وقفتُ عليه منها ٦٣ بناءً، منها المجرّد والمزيد فيه بحرف أو حرفين.

الرباعي المجرّد: (فَعَلْع، فِعَلُل، فِعْلُل، فُعَلِل، فُعْلِل، فُعْلَل، فَعَلِل، فَعَلُل، فَعَلْل، فَعْلُل، فَعْلُلَة).

الرباعيّ المزيد بحرف: وفيه المزيد بالتضعيف: (فِعُلِّل، فِعَلِّل، فِعَلُّل، فِعَلَّل، فُعُلِّل، فِعِلِّل، فُعِلِّل، فُعَلَّل، فَعَلِّل، فَعَلُّل، فِعْلِلّ، فُعْلِلّ، فُعْلَلّ، فُعْلَلِل، فَعْلَلّ).

الرباعي المزيد بالنون: (فِعَنْلِل، فِعَنْلَل، فُعُنْلِل، فَعَنْلِل).

الرباعي المزيد بالواو: (فِعِلُول، فِعَلُول، فَعُلُول، فِعْلُول، فَعْلُول، فُعَولِل، فَعَولِل، فَعَولُل).

الرباعي المزيد بالياء: (فِعَلِيل، فِعْلَيل، فُعَلِيل، فُعْلِيل، فَعْلِيل، فَعْلَيل، فِعَيْلِل، فِعَيْلَل، فُعَيْلَل، فَعَيْلِل).

الرباعي المزيد بحرفين: وفيه الرباعي المزيد بالتضعيف مع غيره: (فِعَلّال، فَعَلّال، فَعْلَلال، فِعَلّيل، فِعَلّلال، فَعَلّلال).

والرباعي المزيد بحرفين غيرِ التضعيف: (فِعالِيل، فِعْلُلاء، فَعْلِلاء، فَعْلُلاء، فَعْلَيول، فَعِنْلال، فَعَنْلال، فَعِيْلال، فِنْعَلِيل).

المطلب الثاني: طريقة سيبويه في إيراد الأبنية المفقودة.

والقصد في هذا المطلب بيان طريقة سيبويه في إيراده للأبنية المفقودة ومعالجتها، وسأعرضها وفق نصوصه؛ فقد يجمع البناءين والثلاثة في موضع واحد، أو يعالج بناءً واحدًا في أكثر من موضع، كما تناول سيبويه الأبنية المفقودة في كتابه بطريقتين، إمّا أن يكتفي بالنصّ على فَقْده من كلام العرب؛ فيقول: (لا نعلم في الكلام كذا)، أو (ليس في الكلامِ كذا)، أو (ليس مِن كلامِهم كذا)، وإمّا أن يشير إلى فقد البناء ويعالجه في مسائل الكتاب وأمثلته، احتجاجا بالفَقْد أو احتجاجًا له.

الطريقة الأولى: الاكتفاء بالتنبيه على فَقْد البناء:

ومما وقفتُ عليه في الكتاب قوله: «وَليس في الكلامِ (إِفْعُلٌ)»[1].

«وَليس في الكلامِ (أُفْعِيل)، وَلا (أَفْعَول)[2]، [وَلا (أُفْعال)، وَلا (أَفْعِيل)][3]»[4].

(١) الكتاب ٤/٢٤٥.

(٢) في نسختَي الميورقي وابن معافى: (أُفْعَوْل)، وفي نسخة المدينة: (أُفْعُوْل)، تحريفًا.

(٣) ساقط من نسخة المدينة.

(٤) الكتاب ٤/٢٤٧.

«وَلا نَعلمُ في الكلامِ (إِفْعُلان)، وَلا (أُفْعِلان)[1]، [وَلا (أَفْعُلان)][2]، وَلا شيئًا مِن هذا النّحوِ لم نَذكرْه»[3].

«وَليس في كلامِ العربِ (فاعُل)[4]»[5].

«وَليس في الكلامِ [(فاعَيْل)][6]، [وَلا (فَاعِيل)][7]، وَلا (فاعَوْل)، وَلا (فاعَلاء)، وَلا شيءٌ مِن هذا النّحوِ لم نَذكرْه»[8].

«وَليس في الكلامِ شيءٌ عَلى (فَعالِيّ)[9]، وَلا (فَعالى)، إلّا للجمعِ[10]، [وَلا نعلمُ في الكلامِ (فُعاوِل)، [وَلا (فُعالِل)][11]، وَلا (فُعايِل)، وَلا

---

(١) في نُسَخ الموصلي وابن معافى والمدينة: (أَفْعِلان)، وفي نسخة الميورقي: (إِفْعِلان) تحريفًا.

(٢) تكملة من حاشية نسخة الموصلي ونسخة ابن معافى.

(٣) الكتاب ٤/٢٤٨.

(٤) في نسخة المدينة: (فاعِل)، تحريفًا.

(٥) الكتاب ٤/٢٤٩.

(٦) ساقط من نسخة الموصلي.

(٧) ساقط من نسختَي ابن يبقى والمدينة.

(٨) الكتاب ٤/٢٥٠.

(٩) في نسختَي الموصلي وابن معافى: (فِعالى)، وفي نسخة الميورقي وحاشية نسختَي ابن معافى والمدينة: (فُعالى).

(١٠) بعده في نسخة الميورقي: «وَلا (فُعال)، وَلا (فَعال)، ولا (فَعالى)» تكرارًا.

(١١) ساقط من نسخة الميورقي.

(فُعايِيل)][1]، وَلا [شيئًا][2] مِن هذا لم نَذكرْه. [وَلا (فِعالى) مقصورةً وَلا ممدودةً][3]، يَعني: أنّ (فِعالى) ليس في الكلامِ البتّةَ»[4].

«وَلا نَعلمُ في الكلامِ (فِعَلَى)، وَلا (فَعِلَى)، [وَلا (فِعِلَى)][5]، وَلا (فُعُلَى)»[6].

«وَلا نَعلمُ في الكلامِ (فِعِلان)[7] وَلا (فِعُلان)، [وَلا (فُعِلان)][8]، وَلا شيئًا مِن هذا النّحوِ لم نَذكرْه»[9].

---

(١) تكملة من نسخة الميورقي وحاشية نسختَي ابن معافى والمدينة.

(٢) في الطبعات جميعها، ونُسَخ الموصلي وابن يبقى والميورقي: (شيءٌ)، والمثبت بالنصب مما يتلئبُ مع التكملة قبلها كما في حاشية نسختَي ابن معافى والمدينة.

(٣) تكملة من نسخة الميورقي وحاشية نسختَي ابن معافى والمدينة.

(٤) الكتاب ٤/٢٥٥، وعبارة (يعني)، مما يوحي أنّ الكلام بعدها ليس لسيبويه.

(٥) تكملة من حاشية نسخة الموصلي ونسخة ابن معافى.

(٦) الكتاب ٤/٢٥٦.

(٧) في حاشية نسخة الموصلي: (فِعَلان)، وفي طبعة البكّاء وبعده في نسخة الميورقي: «(فِعْلان)»، تحريفًا.

(٨) تكملة من حاشية نسخة الموصلي ونسخة المدينة، ووقع بعدها في حاشية نسخة الموصلي: «وَلا (فَعُلان)»، تحريفًا.

(٩) الكتاب ٤/٢٦٠.

«وَلا نَعلمُ في الكلامِ (فَعْوَال) وَلا (فُعْيَال)[1]، وَلا شيئًا مِن هذا النّحوِ لم نَذكرْه»[2].

«وَلا نَعلمُ في الكلامِ (فِعَنْلى)[3] وَلا (فِعُنْلَى)[4]، وَلا نحوَ هذا مِمّا لم نَذكرْه»[5].

«وَلا نَعلمُ في الكلامِ (فِعُلَّى) وَلا (فَعُلَّى)[6]، وَلا شيئًا مِن هذا النّحوِ لم نَذكرْه»[7].

«وَلا نَعلمُ في الكلامِ (فَعْلَوان)[8]»[9].

«[وَلا نَعلمُ في الكلامِ (فُعِلّان)، وَلا (فِعُلّان)[10]، ولا شيئا مِن هذا النّحو لم نَذكرْه]»[11].

---

(١) قبلهما في نسخة الميورقي: «(فَعْيَال) وَلا (فُعْوَال)، ولا ...»، وكلاهما تحريف.

(٢) الكتاب ٤/٢٦٠.

(٣) في نسختَي الموصلي والمدينة: (فَعَنْلى)، تحريفًا.

(٤) في نسخة المدينة: (فُعِنْلَى).

(٥) الكتاب ٤/٢٦١.

(٦) في نسخة الموصلي: (فُعُلَّى)، تحريفًا.

(٧) الكتاب ٤/٢٦١.

(٨) في نسخة الموصلي: (فُعْلُوان)، تحريفًا، وفي نسخة ابن معافى: (فُعْلَوان).

(٩) الكتاب ٤/٢٦٢.

(١٠) في حاشية نسخة الموصلي: (فَعَلّان)، و(فُعُلّان)، وكلاهما تحريفٌ، وفي نسخة الميورقي: (فِعَلّان).

(١١) تكملة من نسخة الميورقي وحواشي نُسَخ الموصلي وابن معافى والمدينة.

نذكرْه، وَلا (فَعَيْلَى)[1]، [وَلا (فَعْيَلَاء)][2]»[3].

«وَليس في الكلامِ (يَفْعالٌ)، وَلا (يُفْعُول)»[4]. «وَلا نَعلمُ في الكلامِ (فُعْيُل)[5] [اسمًا وَلا صفةً][6]، وَلا (فُعِيل)[7]، وَلا (فِعَيْل)[8]، وَلا شيئًا مِن هذا النّحوِ لم نَذكرْه»[9].

«وَلا نَعلمُ في الكلامِ (فُعَيَّل) وَلا (فُعَيْلَل)[10]، وَلا شيئًا مِن هذا النّحوِ لم نَذكرْه»[11].

«وَليس في الكلامِ (فِعِلِي)، وَلا (فَعَلِي)، وَلا [(فِعْلِي)][12] إلّا بِالهاءِ»[13].

---

(١) في نسخة ابن معاق: (فَعَيْلَاء)، ممدودةً.

(٢) تكملة من نسخة ابن معاق.

(٣) الكتاب ٤/٢٦٣.

(٤) الكتاب ٤/٢٦٥.

(٥) في حاشية نسخة ابن معاق: (فَعْيَل)، وفي نسخة المدينة: (فُعْيَل)، تحريفًا.

(٦) ساقط من نسخة الميورقي.

(٧) في نسختَي الموصلي وابن معاق: (فُعْيِل).

(٨) في نسخة الموصلي: (فَعِيل)، وفي حاشيتها: (فِيَعْل)، وفي نسخة المدينة: (فُعَيْل)، وكلّه تحريفٌ.

(٩) الكتاب ٤/٢٦٧.

(١٠) في طبعات درنبُرغ وبولاق والبكّاء: (فُعَيْلِل)، تحريفًا، وبعده في نسخة الميورقي: «(وَلا فِعَّيْل)»، وليس هذا موضعه.

(١١) الكتاب ٤/٢٦٧.

(١٢) ساقط من نسخة المدينة، وفي نسخة الموصلي: (فِعِلَّى، فَعَلَّى، فِعِلَّى)، تحريفًا وتكريرًا.

(١٣) الكتاب ٤/٢٦٨.

«ولا يَكونُ في الكلامِ (فَعِّيْلٌ)[١]»[٢].

«وَليس في الكلامِ [(فَعَّيْل)، وَلا][٣] (فِعَّيْل)[٤]»[٥].

«وَلا نَعلمُ في الكلامِ (مَفْعِيل)[٦]، [وَلا (مُفْعِيلٌ)][٧]، وَلا (مُفْعَيل)، [وَلا (مَفْعِيلاء)، وَلا (مُفْعَيلاء)][٨]»[٩].

«وَليس في الكلامِ (فَعْلِيلٌ)[١٠]، وَلا (فُعْلِيلٌ)»[١١].

---

(١) في نسخة الموصلي: (فَعَّيْل).

(٢) الكتاب ٤/٢٦٨.

(٣) تكملة من حاشية نسختَي الموصلي وابن معافى، وبعدها في حاشية نسخة الموصلي: «(وَلا فِعَّل)»، زائدةً ولا وجه لها.

(٤) في نسخة الميورقي: (فُعِّيل)، و(فِعِّيل)، وكلاهما تحريفٌ.

(٥) الكتاب ٤/٢٦٨.

(٦) في نُسَخ ابن خروف وابن معافى والمدينة: (مَفْعَيل)، وهو في نسخة الميورقي مضبوطًا على البناء نفسه.

(٧) ساقط من نسختَي الموصلي وابن معافى، وفي نسخة المدينة: (مِفْعَيل).

(٨) تكملة من حاشية نسخة الموصلي.

(٩) الكتاب ٤/٢٦٨.

(١٠) في إحدى أصول طبعة درنبُرغ (L)، ونُسَخ ابن يبقى والميورقي والمدينة: (فَعْلَيلٌ).

(١١) الكتاب ٤/٢٦٨.

«وَليس في الكلامِ (فَعْلَيْت)[1]، وَلا (فُعْلَيْت)[2]، وَلا (فِعْلَيْل)[3]، [وَلا (فُعَلِيل)][4]، وَلا شيءٌ مِن هذا النّحوِ لم نَذكرْه»[5].

«وَليس في الكلامِ (فُعْلُن)، [وَلا (فَعَلْن)[6]][7]، وَلا شَيءٌ مِن هذا النّحوِ لم نَذكرْه»[8].

«وَلا نَعلمُ في الكلامِ (تِفْعُل)، وَلا (تَفْعِل)، وَلا شيئًا مِن هذا النّحوِ لم نَذكرْه»[9].

«وَليس في الكلامِ (مَفْعُل) بِغيرِ الهاءِ، ... وَليس في الكلامِ (مِفْعُل)، وَلا شيءٌ مِن هذا النّحو لم نَذكرْه»[10].

---

(١) في طرّة نسخة ابن خروف، ونُسَخ الموصلي وابن معافى والمدينة: (فَعْلِيْت)، وهو في نسخة الميورقي مضبوطًا على البناء نفسه.

(٢) في طرّة نسخة ابن خروف، نُسَخ الموصلي وابن معافى: (فُعْلِيْت)، وهو في نسخة الميورقي مضبوطًا على البناء نفسه.

(٣) في نسختَي الموصلي وابن معافى: (فِعَلِيْل)، وفي نسخة المدينة: (فِعْلِيْل)، تحريفًا.

(٤) تكملة من نسخة الموصلي.

(٥) الكتاب ٤/٢٦٩.

(٦) في طبعتَي بولاق والبكّاء ونسخة المدينة: (فَعْلَن)، تحريفًا.

(٧) تكملة من النُسَخ جميعها، وبعده في نسخة ابن معافى: «وَلا (فُعْلَن)، وَلا (فَعْلِن)».

(٨) الكتاب ٤/٢٧٠.

(٩) الكتاب ٤/٢٧٢.

(١٠) الكتاب ٤/٢٧٣.

«وَليس في الكلامِ (فَوْعُل)[١]، وَلا (فُوْعُل)[٢]، وَلا شيءٌ مِن هذا النّحوِ لم نَذكرْه»[٣].

«وَلا نَعلمُ في الكلام (فِعَوَّل)، وَلا (فُعَوَّل)، وَلا شيئًا مِن هذا النّحوِ لم نَذكرْه لَك»[٤].

«وَليس في الكلامِ (فُعَّوْل)، [وَلا (فِعُّوْل)][٥]، وَلا شيءٌ مِن [هذا][٦] النّحوِ لم نَذكرْه»[٧].

«وَليس في الكلامِ (فِعِلُولٌ)[٨]، وَلا شيءٌ مِن هذا النّحوِ لم نَذكرْه»[٩].

«وَليس في الكلامِ (فِعُّل)[١٠]»[١١].

---

(١) في نسخة الميورقي: (فَوْعَل)، تحريفًا.

(٢) بعده في نسخة البحيري: «وَلا (فَوْعِل)».

(٣) الكتاب ٤/٢٧٤.

(٤) الكتاب ٤/٢٧٤.

(٥) تكملة من نسخة الموصلي.

(٦) تكملة من طبعة بولاق، ونُسَخ الموصلي وابن يبقى والميورقي والبحيري.

(٧) الكتاب ٤/٢٧٥.

(٨) بعده في نسخة الموصلي: «وَلا (فَعُلُولٌ)، وَلا (فِعَلُولٌ)».

(٩) الكتاب ٤/٢٧٦.

(١٠) في نسخة الموصلي: (فَعُّل).

(١١) الكتاب ٤/٢٧٦.

«وَليس في الكلامِ (فَعْلُل)، وَلا شيءٌ مِن هذا النّحوِ لم نَذكرْه، وَلا (فِعْلُل)[1].

... وَلا نَعلمُ في الكلامِ (فَعِلّ)[2]، وَلا شيئًا مِن هذا النّحوِ لم نَذكرْه.

... وَلا نَعلمُ في الكلامِ [(فُعِلّ)، وَلا][3] [(فَعُلّ)، وَلا][4] (فِعُلّ)، وَلا شيئًا مِن هذا النّحوِ لم نَذكرْه.

... وَليس في الكلامِ (فُعِلٌّ)[5]، وَلا شيءٌ مِن هذا النّحوِ لم نَذكرْه لَك»[6].

«وَليس في الكلامِ (فِعِلْعِل)، وَلا (فُعُلْعُل)[7]، وَلا شيءٌ مِن هذا النّحوِ لم نَذكرْه لَك»[8].

«فَليس في الكلامِ مِن بناتِ الأربعةِ عَلى مثالِ (فَعْلُل)، وَلا (فُعْلِل)[9]، وَلا شيءٌ مِن هذا النّحوِ لم نَذكرْه، وَلا (فُعَلِل)، إلّا أنْ يَكونَ محذوفًا مِن مثالِ (فُعالِل)»[10].

---

(١) في نسخة الموصلي: (فِعْلَل)، تحريفًا.

(٢) في نسخة الميورقي، وبعده في نسخة الموصلي: «وَلا (فَعُلّ)»، وليس هذا موضعه.

(٣) تكملة من النُسَخ جميعها عدا نسخة الميورقي.

(٤) ساقط من نُسَخ ابن خروف والميورقي والمدينة.

(٥) في نسخة الموصلي: (فُعِل)، بالتخفيف تحريفًا، وفي نسخة البحيري: (فِعُلّ)، مكرّرًا.

(٦) الكتاب ٤/٢٧٧.

(٧) بعده في حاشية نسخة الموصلي: «وَلا (فُعُلْعِل) وَلا (فُعَلْعِل)».

(٨) الكتاب ٤/٢٧٨.

(٩) بعده في حاشية نسخة الموصلي: «وَلا (فَعَلُل)، وَلا (فِعَلُل)».

(١٠) الكتاب ٤/٢٨٩.

«وَلا نَعلمُ في بناتِ الأربعةِ عَلى مثال (فَعَوْلُل)، وَلا (فُعَوْلِل)[1]، وَلا شيئًا مِن هذا النّحوِ لم نَذكرْه»[2].

«[وَليس في بناتِ الأربعةِ على مثال (فِعْلُول)[3]، وَلا شيءٌ مِن هذا النّحوِ لم نَذكرْه]»[4].

«وَلا نَعلمُ في بناتِ الأربعةِ (فَعْلَيُولًا)، وَلا شيئًا مِن هذا النّحوِ لم نَذكرْه»[5].

«وَلا نَعلمُ في بناتِ الأربعةِ شيئًا عَلى (فَعَيْلِل)[6]، وَلا شيئًا مِن هذا النّحوِ لم نَذكرْه»[7].

«وَلا نَعلمُ في الكلامِ (فَعْلِيل)، وَلا شيئًا مِن هذا النّحوِ لم نَذكرْه»[8].

---

(١) في النُسَخ جميعها: (فَعَوْلِل).

(٢) الكتاب ٤/٢٩١.

(٣) في نسختَي الميورقي والبحيري: (فِعَلُول).

(٤) تكملة من إحدى أصول طبعة درنبورغ (A)، وطُرّة نسخة ابن خروف، ونُسَخ الموصلي والميورقي والبحيري.

(٥) الكتاب ٤/٢٩٢.

(٦) في نسخة ابن خروف: (فِعَيْلِل)، وفي نسخة الميورقي: (فَعَيْلَل)، تحريفًا، وفي نسخة ابن معافى: (فِعَيْلَل)، وفي حاشيتها: (فَعْلَيل).

(٧) الكتاب ٤/٢٩٣.

(٨) الكتاب ٤/٢٩٣.

«وَلا نَعلمُ في الكلامِ (فِنْعَلِيل)، وَلا (فِعالِيل)، وَلا شيئًا مِن هذا النّحوِ لم نَذكرْه»[١].

«وَلا نَعلمُ مثالَ (فِعْلُلاء)، وَلا (فَعْلَلال)[٢]، [وَلا (فَعِيلال)][٣]، وَلا شيئًا مِن هذا النّحوِ لم نَذكرْه»[٤].

«وَلا نَعلمُ في الكلامِ (فَعْلُلاء)[٥]، [وَلا (فَعْلِلاء)][٦]، وَالألِفُ لِلتأنيثِ أو لِغيرِ التأنيثِ، أو شيئًا مِن هذا النّحوِ لم نَذكرْه فِيما لحقتْه الألِفُ خامسةً.

... وَلا نَعلمُ في الكلامِ (فَعَنْلِل)[٧]، [وَلا (فِعَنْلِل)][٨]، [وَلا (فُعُنْلِل)][٩]، وَلا شيئًا مِن هذا النّحوِ لم نَذكرْه»[١٠].

---

(١) الكتاب ٤/٢٩٤.

(٢) في طبعة درنبُرغ: (فَعَلَلال)، وفي نسختَي ابن خروف والموصلي: (فَعَلَّلال)، مضبوطًا بفتح الفاء وكسرها، وفي نسخة الميورقي: (فَعَلَّلال)، بالفتح وحده، وفي نسخة ابن معافى: (فِعَلّال).

(٣) ساقط من نسختَي ابن معافى والمدينة، وفي طرّة نسخة ابن خروف: (فَعِنْلال)، وفي نسخة الموصلي: (فَعَنْلال)، وفي نسخة ابن معافى: (فِعِنْلال)، تحريفًا.

(٤) الكتاب ٤/٢٩٦.

(٥) في نسخة المدينة: (فُعْلُلاء)، تحريفًا.

(٦) ساقط من النسخ جميعها عدا نسخة ابن معافى، ففيها: (فِعْلُلاء)، تكرارًا.

(٧) في نسخة ابن معافى: (فِعَنْلَل).

(٨) تكملة من حاشية نسخة الموصلي ونسختَي ابن معافى والمدينة.

(٩) ساقط من النسخ جميعها عدا نسخة الموصلي، ففيها: (فَعَنْلَل)، تحريفًا.

(١٠) الكتاب ٤/٢٩٧.

«وَلا نَعلمُ في الكلامِ عَلى مثالِ (فَعَّلّ)، وَلا شيئًا مِن هذا النّحوِ لم نَذكرْه.

... وَلا نَعلمُ في الكلامِ عَلى مثالِ (فَعَلِّل)، وَلا شيئًا مِن هذا النّحوِ لم نَذكرْه»[١].

«وَلا نَعلمُ في الكلامِ عَلى مثالِ (فُعْلِلّ)، [وَلا (فِعْلِلّ)][٢]، وَلا شيئًا مِن هذا النّحوِ لم نَذكرْه»[٣].

«وَلا نَعلمُ في الكلامِ عَلى مثالِ (فَعَلِّل)[٤]، وَلا (فِعَلِّل)[٥]، وَلا (فِعُلِّل)[٦]، ولا (فِعَلِّيل)، وَلا شيئًا مِن هذا النّحوِ لم نَذكرْه»[٧].

الطريقة الثانية: التنبيه على فَقْد البناء مع معالجته في المسائل.

وهي الطريقة الأخرى التي فيها عرض للأبنية المفقودة، وفي هذه الطريقة يضيف إلى نصّه على الفَقْد معالجتَه لبعض المسائل بها، احتجاجًا أو تأويلا، ويستعيض في أحيانٍ عن البناء بمثاله، ليبين عن فَقْده في كلام العرب.

---

(١) الكتاب ٤/٢٩٨.

(٢) ساقط من النسخ جميعها عدا نسخة ابن معافى، ففيها: (فَعْلُلّ).

(٣) الكتاب ٤/٢٩٩.

(٤) في نُسَخ ابن خروف وابن يبقى والمدينة: (فُعَلِّل)، تحريفًا، وفي نسخة الموصلي: (فَعَلُّل).

(٥) في طبعتَي درنبُرغ وبولاق: (فُعَلِّل)، تحريفًا، وفي نسختَي الموصلي وابن معافى: (فِعَلَّل).

(٦) في طبعة البكّاء: (فُعَلِّل)، تحريفًا، وفي نُسختَي ابن خروف والموصلي: (فُعَلَّل)، وفي نسخة ابن معافى: (فِعَلُّل)، وفي نسخة المدينة: (فُعِلِّل).

(٧) الكتاب ٤/٣٠٣.

وقد عقد سيبويه بابًا ترجمه بقوله: «هذا بابُ عِلَلِ ما تَجعلُه زائدًا»[١]، ضمّنه جملةً من الأبنية المفقودة يحتجّ بها على زيادة الأحرفِ في بعض الألفاظ، وما يحكم عليه بالزيادة من هذه الأحرف هو ما تؤدّي أصالته إلى فَقْد البناء[٢]، وبعض تلك الأبنية تناولها سيبويه في أبواب التكسير والتصغير، وبيان ذلك الآتي:

(فِعُل)

يقول سيبويه: «ليس في الكلامِ (فِعُل)»[٣]، وبهذا القاعدة وجّه سيبويه مسألتَين، إحداهما في الوقف والأخرى في الإعلال.

أمّا المسألة الأولى: فهي في الوقف بنقل الضمةِ =حركةِ الرفع الإعرابية إلى الساكن الصحيح قبلها، مما أوّله مكسور، ذلك أنهم يقولون: (هذا بَكُرْ)، مما أوّله فتح، ولم يقولوا: هذا عِدُلْ؛ لأنه يؤدّي إلى البناء المفقود (فِعُل)، لذا «قالوا: (هذا عِدِلْ، وَفِسِلْ)؛ فَأتبعوها الكسرةَ الأُولى؛ وَلم يَفعلوا ما فعلوا بِالأوّلِ؛ لأنّه ليس مِن كلامِهم (فِعُل)»[٤].

ويجري ذلك في المهموز نحو (الرِّدْئ)، فعند بعض بني تميم، يفرّون منه إلى تحريك الساكن بحركة الفاء إتباعًا فيقولون: (هو الرِدِئ)، بكسرتين؛ «كَرِهوا

---

(١) الكتاب ٣٠٧/٤.

(٢) ينظر غرضُ سيبويه من الباب في: شرح الرماني ٤٣٥/١ (تح. العبد اللطيف)، شرح الهسكوري ٤٣٢/٢.

(٣) الكتاب ٢٤٤/٤.

(٤) الكتاب ١٧٣/٤.

الضّمَّةَ بعدَ الكسرةِ، لأنّه ليس في الكلامِ (فِعُل)، فَتَنكَّبوا هذا اللفظَ لاستنكارِ هذا في كلامِهم»[١].

والمسألة الأخرى: في إعلالهم نحو (مِيْزان، وَمِيْعاد)، بقلب الواو فيهما ياءًا، لسكونها إثر كسر، والواوُ بعضُ الضمّة[٢]، لذا جعل سيبويه قلبَهم الواو ياءًا لكراهتهم الواو ساكنةً بعد كسر =نظيرَ استثقالهم (فِعُل)، أي: «كَما يَكرهون الضّمّةَ بعدَ الكسرةِ حتى إنّه ليس في الكلامِ أنْ يَكسروا أَوّلَ حرفٍ وَيَضمُّوا الثانيَ نحو (فِعُل)»[٣].

(فَعَلْع)

يقول سيبويه عن لفظ (حَبَرْبَر)، وتقريره الزيادة فيه بتكرير العين واللام منه، ووزنه (فَعَلْعَل)[٤]، ملحقًا بالخماسيّ: «وَكَذلِك (حَبَرْبَرٌ) وَ(صَمَحْمَحٌ)؛ لأنّك لو حذفتَ الزيادةَ [الأخيرةَ، وَهي الرّاءُ][٥] لم يَكنْ فِعْلُ ما بقيَ عَلى مثالِ فِعلِ الأربعةِ، [لأنّه ليس في الكلامِ مِثلُ: (حَبَرْبَ)[٦]، وَلو حذفتَ الباءَ لَصار إلى

(١) الكتاب ١٧٧/٤، وتنظر المسألة في: الأصول ٣٧٣/٢، ٣٧٧، شرح السيرافي ١٢٨/١٦، ١٣٦، التكملة، للفارسي ١٩٧، شرح الرماني ٧٦/١، ٩٤ (تح. العبد اللطيف).

(٢) ينظر: الخصائص ٣٢٩/٢، نتائج الفكر ٨٤.

(٣) الكتاب ٣٣٥/٤، وتنظر المسألة في: المقتضب ٢١١/١، الأصول ٢٦١/٣، شرح السيرافي ٣٣٣/١ (تح. ابن ثاني)، شرح الرماني ٥٥٧/٢ (تح. العبد اللطيف).

(٤) ينظر: الكتاب ٢٧٨/٤.

(٥) ساقط من النسخ جميعها عدا نسخة ابن معافى.

(٦) في نسخة ابن معافى: (جَعَفْر).

(حَبَرَ)، فَلم يَصِرْ عَلى مثالِ الأربعةِ][1]»[2]، فهو ينفى الوهم بأنّ الزيادة فيه للإلحاق بالرباعيّ، بتقليب الأوجه المتوقّعة على احتمال الإلحاق، فلو حذف الباء منه، لقيل: حَبَرَّ =حَبَرْر، بوزن (فَعَلْل)، ولو حذف منه الراء، لقيل: حَبَرْبَ، بوزن (فَعَلْع)، وكلاهما بناء مفقود من الرباعيّ.

وفي موضع آخر يحتج لزيادة ألف (حماطة) بفَقْد بناء (فَعَلْل)، لو قيل بأصالتها، وبالاشتقاق في قولك: حَمَطْتُ، فسقوط ألفها دليل زيادتها، وكونها على زنة (فَعالة)، يقول سيبويه: «وَأمّا ما لا يَجيءُ عَلى مثالِ الأربعةِ وَلا الخمسةِ، فَهو بِمنزلةِ الذي يُشتقُّ مِنه ما ليس فيه زيادةٌ، لأنّكَ إذا قُلتَ: (حَماطةٌ) وَ(يَرْبُوعٌ) كان هذا المثالُ بِمنزلةِ قولِكَ: (رَبَعْتُ) وَ(حَمَطْتُ)، لأنّه ليس في الكلامِ مثلُ: (سَبَطْرٍ) وَلا مِثلُ: (دَمْلُوجٍ)»[3].

(فُعَلِل، فَعَلِل)

من مذهب سيبويه أن (عُلَبِط) مخفّف من (عُلابط=فُعالِل) بحذف ألفه، واحتجّ لذلك بفَقْد بناء (فُعَلِل) من الرباعيّ، واستدل على ذلك أيضا بتوالي أربع متحركات فيه، وليس ذلك في شيء من الأبنية، فليس في (عُلَبِط) «إلّا أنْ يَكونَ محذوفًا مِن مثالِ (فُعالِلٍ)، لأنّه ليس حرفٌ في الكلامِ تَتوالى فِيه أربعُ مُتحرّكاتٍ؛ وَذلِك: (عُلَبِطٌ)، إنّما حُذِفتْ الألفُ مِن (عُلابِطٍ). وَالدّليلُ عَلى

(١) ساقط من النسخ جميعها عدا نسخة ابن معافى.

(٢) الكتاب ٣٠١/٤، وتنظر المسألة في: الأصول ٢١٣/٣، التعليقة ٢٧٧/٤.

(٣) الكتاب ٣١٢/٤، وتنظر المسألة في: الأصول ٢٣٥/٣، شرح السيرافي ٢٤٤/١ (تح. ابن ثاني)، شرح الهسكوري ٤٦٤/٢.

ذلِك أنّه ليس شيءٌ مِن هذا المثالِ إلّا وَمثالُ (فُعالِلٍ) جائزٌ فِيه؛ تَقولُ: عُجالِطٌ وَعُجَلِطٌ، وَعُكالِطٌ وَعُكَلِطٌ، وَدُوَادِمٌ وَدُوَدِمٌ»[1].

أمّا (جَنَدِل)، فقد قاسه سيبويه على (عُلَبِط) في فَقْد البناء (فَعَلِل)، وفي كونه مخفّفا من (فَعَالِل)، بحذف ألفه، جاء في الكتاب: «وَقالوا: (جَنَدِل)، فَحذفوا أَلِفَ الجَنَادِلِ، كَما حَذفوا أَلِفَ (عُلابِط)»[2].

(فَعَلُل)

مذهب سيبويه في (عَرَتُن)، أنها مخفّفة من (عَرَنْتُن)، بحذف النون، قياسًا على حذف ألف (عُلَبِط)، «قالوا: (عَرَتُن)، وَإِنّما حذفوا نونَ (عَرَنْتُن)، كَما حذفوا أَلِفَ (عُلابِط)»[3]، وفيه فَقْدُ البناء (فَعَلُل)، واستثقالُ توالي الحركات، فلا يكون من الرباعيّ.

(فُعْلَل)

بفَقْد هذا البناء أثبت سيبويه زيادة النون في نحو (جُنْدَبٍ، عُنْصَلٍ، عُنْظَبٍ)، ووزنهنّ (فُنْعَل)[4]، فالنون فيها «زائدةٌ، لأنّه لا يَجيءُ عَلى مثالِ

---

(١) الكتاب ٢٨٩/٤، وتنظر المسألة في: المقتضب ٦٧/١، الأصول ١٨٤/٣، شرح السيرافي ٩٠/١ (تح. ابن ثاني). ٢٣٩/٥ب.

(٢) الكتاب ٢٨٩/٤، وتنظر المسألة في: الأصول ١٨٤/٣، شرح السيرافي ٩٠/١ (تح. ابن ثاني)، المنصف، لابن جني ٢٧/١.

(٣) الكتاب ٢٨٩/٤، وتنظر المسألة في: ٣٢٣/٤، ٣٢٤، والأصول ١٨٤/٣، شرح السيرافي ٩٠/١ (تح. ابن ثاني)، المسائل الحلبيات ٣٧٧-٣٧٨.

(٤) ينظر: الكتاب ٢٦٩/٤.

(فُعْلَل) شيءٌ إلّا وَحرفُ الزيادةِ لازمٌ له، وَأكثرُ ذلِك النّونُ [ثابتةٌ][1] فِيه»[2]، وفي موضع تالٍ أضاف دليلا آخر لزيادة النون من (جُنْدَبٍ)، وهو الاشتقاق، «[لأنّك تَقولُ: (جَدُبَ)، فَكانَ هذا بِمنزلةِ اشتقاقِك مِنه ما لا نونَ فِيه][3]»[4]، فلو قيل بأصالة النون فيهنّ، لجاءت على بناء مفقود من كلامهم.

ولفقد بناء (فُعْلَل) ذهب سيبويه إلى زيادة التاء من (تُدْرَأ)، وعضّده بالاشتقاق، فـ «إنّما هو مِن دَرَأْتُ»[5]، ويكون وزنه عنده (تُفْعَل)[6].

(فَعْلُل)

حكم سيبويه بزيادة التاء في نحو (تَنْضُب، وتَرْتُب)، لفَقْد بناء (فَعْلُل)، لو قيل بأصالة التاء فيها، «فَإنّما التاءُ زائدةٌ لأنّه ليس في الكلامِ شيءٌ عَلى أربعةِ أحرفٍ ليس أوّلُه زائدةً يَكونُ على هذا البناءِ، لأنّه ليس في الكلامِ (فَعْلُل)»[7].

---

(١) في طبعة البكّاء، ونُسَخ ابن خروف والموصلي وابن معافى والمدينة: (ثانيةٌ)، وفي نسخة ابن يبقى: (زائدةٌ)، وكله جائز في وصف النّون.

(٢) الكتاب ٣٢٠/٤.

(٣) ساقط من نُسَخ ابن خروف وابن يبقى والمدينة.

(٤) الكتاب ٣٢١/٤، ونحوه في ٤/ ٢٦٩، وتنظر المسألة في: الأصول ٢٤٠/٣، المنصف، لابن جني ١٦٥/١.

(٥) الكتاب ١٩٦/٣، وتنظر المسألة في: الأصول ٢٤٢/٣، شرح السيرافي ١٨٧/١١-١٨٨، التعليقة ١٢/٣-١٣.

(٦) ينظر: الكتاب ٢٧٠/٤.

(٧) الكتاب ١٩٦/٣، ونحوه في ٣١٥/٤، وتنظر المسألة في: الأصول ٨٠/٢، ٢٤٢، شرح السيرافي ١٨٧/١١، ٢٥٩/١ (تح. ابن ثاني).

و(تَرْتُب) بزنة (تَفْعُل)[1]، وفيها دليلان على زيادتها، ولو لم يكن فيها إلا دليل واحد لحكمت بالزيادة، كما حكمت بزيادة تاء (تَتْفُل)، وإن لم يكن فيه دليل الاشتقاق، وفي موضع آخر يقول: «فَممّا يُبيّن لَك أنّ التاء فيه زائدة التَّنْضُبُ؛ لأنّه ليسَ في الكلامِ عَلى مِثالِ: (جَعْفُر)، وَكذلِك التَّتْفُل وَالتُّتْفَل، لأنّهم قد قالوا: التَّتْفُل. وَليسَ في الكلامِ عَلى مثالِ: (جَعْفُر)[2]، فَهذا بِمنزلةِ ما اشتُقَّ مِنه ما لا تاءَ فيه»[3].

(فَعْلُلة)

بفَقْد هذا البناء من كلامهم، حكم بزيادة واو (قَرْنُوَةٌ)، وتكون على (فَعْلُوَة)[4]، وجعلها بمنزلة الواو من (خِرْوَعٍ)، أي: بمنزلةِ ما أَذهب واوَه الاشتقاقُ، يقول سيبويه: «وَأمّا (قَرْنُوَةٌ) فَهي بِمنزلةِ ما اشتقَقْتَ ممّا ذهبَتْ فيه الواوُ نحو (خِرْوَعٍ): فِعْوَلٍ، لأنّه مِن التّخرُّع وَالضّعفِ؛ لأنّه ليس في الكلامِ عَلى مثالِ: (قَحْطُبةٍ)»[5].

(اِفْعُل)

---

(١) ينظر: الكتاب ٤/٢٧٠.

(٢) في نسخة ابن معافى: (جُعْفَر).

(٣) الكتاب ٤/٣١٥، ونحوه في: ٣/١٩٦، ٤/٢٣٧، ٢٧٠، وتنظر المسألة في: الأصول ٣/٢٠٦، ٢٤٢، شرح السيرافي ١/٢٥٩ (تح. ابن ثاني)، التعليقة ٣/١١-١٣.

(٤) ينظر: الكتاب ٤/٢٧٥.

(٥) الكتاب ٤/٣١٥، وتنظر المسألة في: الأصول ٣/٢٣٦، شرح السيرافي ١/٢٥٦ (تح. ابن ثاني)، التعليقة ٤/٢٩٠.

يذكر سيبويه في توجيهه ضمّ همزة الوصل فيما كانت عينه مضمومة، وكان أصلها أن تكون مكسورة في أوّل اللفظ، نحو (اُقْتُلْ، اُسْتُضْعِفَ، اُحْتُقِرَ، اُحْرِنْجِمَ)؛ «ذلِك أنّكَ قرّبتَ الألِفَ مِن المضمومِ إذْ لم يَكنْ بَينهما إلّا ساكنٌ فَكرهوا كسرةً بعدَها ضَمّةٌ، وَأرادوا أنْ يَكونَ العملُ مِن وجهٍ واحدٍ، كَما فعلوا ذلِك في: مُذُ اليومُ يا فتى. وَهو في هذا أَجْدَرُ، لأنّه ليس في الكلامِ حرفٌ أَوّلُه مَكسورٌ وَالثّاني مَضمومٌ»[1].

(مَفْعُل)

يذكر سيبويه أنه لم يُبن اسمُ الزمان أو المكان من (يَفْعُل)، على (مَفْعُلٍ)، بدون الهاء، لفَقْد هذا البناء في كلامهم، وتفسير ذلك تحاشي العرب بناء اسمَي الزمان والمكان من المضارع المضموم العين (يَفْعُل) على صيغته، وعُدولِهم إلى الصيغة الأخفّ (مَفْعَل)، يقول سيبويه: «وَأمّا ما كانَ (يَفْعُلُ) مِنه مَضمومًا فهو بِمنزلةِ ما كانَ (يَفْعَل) مِنه مفتوحًا، وَلم يَبْنوه عَلى مثالِ: (يَفْعُلُ)؛ لأنّه ليس في الكلامِ (مَفْعُلٌ)، فَلمّا لم يَكنْ إلى ذلِك سبيلٌ وَكان مَصيرُه إلى إحدى الحركتَين أَلْزموه أخفَّهما. وَذلِك قولُك: قَتَلَ يَقْتُلُ، وَهذا المَقْتَلُ. وَقالوا: [قامَ][2] يَقُومُ، وَهذا المَقَامُ»[3].

---

(١) الكتاب ١٤٦/٤، وتنظر المسألة في: المقتضب ٨١/١، الأصول ٣٨٦/٢، شرح السيرافي ٧٤/١٦.

(٢) تكملة من نسخة ابن يبقى.

(٣) الكتاب ٩٠/٤، ونحوه في ٢٧٣/٤، وتنظر المسألة في: الأصول ١٤٢/٣، السيرافي النحوي ٢٣٤-٢٣٥، التكملة، للفارسي ٥٢٦، ٥٢٧.

(يُفْعُل، يُفْعُول)

مذهب سيبويه في اللفظين (يُعْفُر، ويُسْرُوع)، أنّ أصلهما بفتح الياء منهما، وذلك لفَقْد بناءَي (يُفْعُل، ويُفْعُولٌ) من كلامهم، وإنما ضمّوا الياء لضمة الفاء والراء منهما، يقول سيبويه: «وَليس في الكلامِ (يَفْعالٌ)، وَلا (يُفْعُولٌ)، فَأمّا قولُ العربِ[١] في اليَسْرُوعِ: (يُسْرُوعٌ)، فَإنّما ضَمُّوا الياءَ لِضمّةِ الرّاءِ، كَما قيل: (أُسْتُضْعِفَ) لِضمّةِ التّاءِ، وَأشباهُ ذلِك مِن هذا النّحوِ. وَمِن ذلِك قولُ ناسٍ كثيرٍ في يَعْفُر: (يُعْفُر). وَيُقوّي هذا أنّه ليس في الكلامِ (يُفْعُل) وَلا (يُفْعُول)»[٢]، وتنظير سيبويه لهما بنحو (أُسْتُضْعِفَ)، يعني: أنهم شبّهوا إتباع الياء للراء في الضم بإتباع الهمزة للتاء في: أُستُضعف وأُقتُل[٣].

(فَعَيْل)

يذكر سيبويه أن من مذهب بني تميم أنْ يغيّروا حركة بعض الكلم مما عينه من حروف الحلق، فيكسرون فاء نحو (بَخِيل، وَشَهِيد)، ويقولون: بِخِيل وشِهِيد، إتباعًا لحركة العين، غير أنّهم يتحاشون إتباع العين للفاء بالفتح، لعدم بناء (فَعَيْل) في الكلام[٤]، وعبارة سيبويه في ذلك: «وَلَم تُفتحْ هي أنفسُها هنا لأنّه

---

(١) في نسختَي ابن خروف وابن يبقى: (قولهم).

(٢) الكتاب ٤/٢٦٥-٢٦٦.

(٣) ينظر: الأصول ٣/٢٠٣، السيرافي النحوي ٦٧١، المسائل الحلبيات ١١، المنصف، لابن جني ١/٣٢٢.

(٤) ينظر: الأصول ٣/٢٠٣، شرح السيرافي ١٦/١٠، التعليقة ٤/١٦٥، شرح الشافية، للرضي ١/٤١.

ليس في الكلامِ (فَعَيْلٌ)، وَكَراهيَّة أنْ يَلتبسَ (فَعِلٌ) بِـ(فَعَلٍ) فَيخرج مِن هذه الحروفِ (فَعِلٌ)، فَلزمها الكسرُ ههنا وَكان أقربَ الأشياءِ إلى الفتحِ، وَكانتْ مِن الحروفِ التي تقعُ الفتحةُ قبلَها لِما ذكرتُ لَك، فَكسرتَ ما قبلَها حيثُ لزِمها الكسرُ، وَكانَ ذلِك أخفَّ عَليهم حيثُ كانتِ الكسرةُ تُشبِهُ الألفَ، فَأرادوا أنْ يَكونَ العملُ مِن وجهٍ واحدٍ»[1].

(فَعْيَلّ)

بفَقْد بناء (فَعْيَلّ)، أثبت سيبويه زيادة الياء من (يَهْيَرّ)، وأضاف إلى دليل فَقْد البناء أنّ ما أوّله زيادة يثقّل أواخره نحو: (مَكْوَرٌّ، ومَرْعِزٌّ)، وقاس الياء على الهمزة في زيادتها أوّلًا، يقول: «فَأمّا (يَهْيَرٌّ) فَالزيادةُ فِيه أوّلًا، لأنّه ليس في الكلامِ (فَعْيَلٌّ). وَقد ثَقُلَ في الكلامِ ما أَوّلُه زيادةٌ. وَلو كانتْ (يَهْيَرٌّ) مُخفّفةَ الرّاءِ كانتَ الأُوْلى هي الزيادةُ، لأنّ الياءَ إذا كانتْ أَوّلًا فَهي بِمنزلةِ الهمزةِ. أَلَا تَرَى أنّ (يَرْمَعًا) بِمنزلةِ (أَفْكَلٍ)، لأنّها تَلحقُ أوّلًا كثيرًا، فَلمّا كانَ الحدُّ لو قُلتَ: (أَهْيَرٌ) كانتِ الألفُ هي الزائدةُ فَكذلِك الياءُ، كَما كانتْ تَكونُ زائدةً لو قُلتَ: (إِهْيَرٌ)»[2].

---

(١) الكتاب ١٠٨/٤.

(٢) الكتاب ٣١٣/٤، ونحوه في: ٣٠٩/٤، وتنظر المسألة في: الأصول ٣/ ٢٣٥، شرح السيرافي ٢٢٤/١ (تح. ابن ثاني)، التعليقة ٢٨٩/٤.

(فاعِيل)

يذهب سيبويه إلى منع صرف (حاميم)، وما أشبهها من فواتح السور نحو (طاسِين، وياسِين)، فيمنع الصرف للعلمية وشبه العجمة، ذلك أنّ بناء (فاعِيل) مفقود من كلام العرب، وإنما هو من الأعجميّ، نحو: (هابِيل، وقابِيل)، يقول: «وَاعلمْ أنّه لا يَجيءُ في كلامِهم عَلى بناءِ: (حَامِيمَ وَياسِينَ)، وَإنْ أردتَ في هذا الحكايةَ تَركتَه وقْفًا عَلى حالِه.

وَقَدْ قرأَ بَعضُهم(١): ّ ياسينَ وَالقرآنِ (٢)، وّقافَ وَالقرآنِ (٣). فَمَن قالَ هذا فَكأنّه جعلَه اسمًا أَعجمِيًّا، ثُمّ قالَ: أَذكرُ ياسينَ»(٤).

ويستدلّ سيبويه على عجمة بناء (فاعِيل) بقوله: «وَممّا يدلُّ عَلى أنّ (حامِيمَ) ليس مِن كلامِ العربِ أنّ العربَ لا تَدري ما معنى (حامِيمَ)»(٥)، ثم يردّ سيبويه احتمالَ عربيّة البناء بأنّه «إنْ قُلتَ: إنَّ لفظَ حُروفِه لا يُشبِه لفظَ حُروفِ الأعجميّ، فَإنّه قَد يَجيءُ الاسمُ هَكذا وَهو أعجميٌّ، قالوا: (قابُوسُ)، وَنحوه مِن الأسماءِ»(٦)، ووجه الاحتمال، كما يقول السيرافي: أن (حا) من

---

(١) كابنِ أبي إسحاق وعيسى بن عمر، ينظر: مختصر ابن خالويه ١٢٤، والمحتسب ٢/ ٢٠٣.

(٢) يس:١-٢.

(٣) ق:١-٢.

(٤) الكتاب ٣/٢٥٨، وينظر: ٤/٢٥٠، المقتضب ٣/٣٥٥-٣٥٦، الأصول ٢/١٠٣، شرح السيرافي ١٢/٨٤-٨٥، التعليقة ٣/٧١-٧٢.

(٥) الكتاب ٣/٢٥٩.

(٦) الكتاب ٣/٢٥٩.

كلامهم و(ميم) من كلامهم، أي: من كلام العجم، كما أنها من كلام العرب، وكذلك القاف والألف والياء والواو والسين، ولغات الأمم تشترك في أكثر الحروف[1].

(مَفاعَل)

وهذا البناء المفقود دليل سيبويه على أنّ نحو (مدارَى، ومطايَا) بوزن (مفاعِل)، لكنه خفّف ثقلَ الكسرة والياء بقلبهما فتحة وألفًا، ويشير إلى أن هذا التخفيف لا يُصار إليه في المفرد من نحو (جائِي، وقاضِي)، إذ هو على (فاعِل)، ولو قيل فيه: جاءًا، وقاضًا، لالتبس بوزن موجود هو (فاعَل)، نحو: خاتَم وطابَق، يقول سيبويه: «وَلم يَفعلوا هذا في (جاءٍ)، لأنّه شيءٌ عَلى مثالِ: (قاضٍ) تُبدلُ فيه الياءُ ألفًا. وَقَد فُعِلَ ذلِك فيما كان عَلى مثالِ (مَفاعِل)، لأنّه ليس يَلتبسُ بِغيره، لِعلمهم أنّه ليس في الكلامِ عَلى مثالِ (مَفاعَل). وَذلِك يَلتبسُ لأنّ في الكلامِ (فاعِلًا)»[2]، فجاز في (مدارَى)، حين كان جمعًا ولم يلبس بناؤه، ما لم يجز في (جاءٍ) مُفردًا.

(سِفْعال)

الأَوْلى، عند سيبويه، في تصغير ما كان على زنة (استفعال)، أن تحذف السين منه مع همزة الوصل، فيقال: (تُضيرِيب)، كما يقال في جمعه: (تَضارِيب)؛

---

(١) ينظر: شرح الكتاب ٨٥/١٢.

(٢) الكتاب ٣٩١/٤، وتنظر المسألة في: شرح السيرافي ١٨/، التعليقة ٩٦/٥-٩٧، شرح الرماني ٧٦٢/٢ (تح. العبد اللطيف).

والتصغير محمول على التكسير فيما يحذف منه وما يبقى، ولو بقيت السينُ لقيل: (سُفَيعيل)، و(سِفْعالٌ) في مصدره، وهذا بناء مفقود، يقول سيبويه: «(هذا بابُ ما تُحذفُ مِنه الزّوائدُ مِن بناتِ الثّلاثةِ مِمّا أوائِلُه الألفاتُ الموصولاتُ)، وَذلِك قولُك في اِسْتِضْرابٍ: تُضَيْرِيْبٌ، حَذفتَ الألِفَ الموصولةَ؛ لأنَّ ما يَليها مِن بعدِها لا بُدّ مِن تَحريكِه، فَحذفْتَ لأنّهم قَد علموا أنَّها في حالِ استغناءٍ عَنها، وَحذفْتَ السّينَ كَما كُنتَ حاذفَها لو كسّرتَه لِلجمعِ حتَّى يَصيرَ عَلى مثالِ: مَفاعِيلَ[1]، وَصارتِ السّينُ أَوْلى بِالحذفِ حيثُ لم يَجدوا بُدًّا مِن حذفِ أحدِهما، لأنَّك إذن أَردتَ أنْ يَكونَ تَكسيرُه وَتحقيرُه عَلى ما في كلامِ العربِ، نحو: التِّجْفافِ وَالتِّبْيانِ، وَكان ذلِك أحسنَ مِن أنْ يَجيئوا بِه عَلى ما ليس مِن كلامِهم. ألَا تَرى أنَّه ليس في الكلامِ[2] (سِفْعالٌ)[3]»[4].

(١) في نسخة ابن يبقى: (مفاعِل)، تحريفًا.

(٢) في طبعة البكّاء، ونسختَي ابن يبقى والمدينة: (كلامهم).

(٣) في نسخة ابن معاق: (مِفعال)، بالميم تحريفًا.

(٤) الكتاب ٤٣٣/٣-٤٣٤، وتنظر المسألة في: الأصول ٤٥/٣، شرح السيرافي ١٣٨/١٣، تنقيح الألباب ٤٩٣.

(فَعَوْلى)

لفَقْد هذا البناء جعل سيبويه الألف في نحو (شَجَوْجى، وَقَطَوْطى) أصليّة، ويكون على (فَعَوْعَل)[1]، أو (فَعَلْعَل)[2]، إذ لو قيل إنها زائدة، لصارت إلى بناء مفقود في كلامهم، يقول سيبويه: «وَكَذلِك (شَجَوْجَى) وَإنْ لم يُشتقَّ مِنه؛ لأنّه ليس في الكلامِ (فَعَوْلى)، وَفيه (فَعَوعَلٌ)، فَتحملُه عَلى القياسِ. فَهذا ثبَتٌ»[3].

(فِعْوِيْل)

يحكم سيبويه بزيادة التاء من (عِزْوِيْت)، إذ لو قيل بأصالتها لجاءت على (فِعْوِيْل)، وهو بناء مفقود من كلامهم، وإنما هو عنده على (فِعْلِيت)[4]، يقول: «وَكذلِك: (عِزْوِيْت)؛ لأنّه ليسَ في الكلامِ (فِعْوِيْل)»[5].

---

(١) ينظر: الكتاب ٤/٢٧٥، ٣١١.

(٢) ينظر: الكتاب ٤/٣٩٤، وهذا البناء مما رجّحه المبرد، ينظر: شرح السيرافي ١٣/١٣١، شرح الشافية، للرضي ١/٢٥٣، وأجاز أبو عمر الجرميُّ الوزنين على السواء، ينظر: التعليقة ٥/١٠٣، المخصص ٤/٤٩٧، وفيهما: (أبو عمرو)، تحريفًا، الارتشاف ١/٢٠٢، وينظر: تفسير أبنية سيبويه وغريبه، للجرمي ٣١٣.

(٣) الكتاب ٤/٣١١، ونحوه في: ٤/٢٦٣، ٢٧٥، وتنظر المسألة في: الأصول ٣/٢٣٤، شرح السيرافي ١٣/١٣١، ١٨/١١٦، شرح الرماني ١/٤٥٨-٤٥٩، ٢/٧٧٨ (تح. العبد اللطيف).

(٤) ينظر: الكتاب ٤/٢٦٩.

(٥) الكتاب ٤/٣١٦، وتنظر المسألة في: الأصول ٣/٢٤٢، شرح السيرافي ١/٢٦٠-٢٦١ (تح. ابن ثاني)، التعليقة ٤/٢٩٢

(فَعائِلّ)

يذهب سيبويه إلى أنّ تصغير (حمارّة): حُمَيرّة، كما تقول في تكسيره: حَمارّ، ذلك أنك في جمع (حَمَارّة) تكسيرًا لو لم تحذف ألف التكسير لَلزم أن يقال: (حَمائِرّ) ويُبدل منها في التكسير همزة، كما أبدلت منها همزة في (رَسائِل) جمع رِسالةٍ، فلو أبقيتها لصار على حَمائِرّ (=فَعائِلّ)، وهذا بناء ليس في الكلام، جاء في الكتاب: «وَتَقولُ في تَحقيرِ حَمارَّةٍ: حُمَيْرَّةٌ، كأنَّك حقّرتَ (حَمَرَّة)، لأنَّك لو كسّرتَ (حَمارَّةً) لِلجمعِ لم تَقلْ: حَمائِرُّ، وَلكنْ تَقولُ: حَمارُّ، لأنَّه ليس في الكلامِ (فَعائِلُّ) كَما لا يَكونُ (مَفاعِلُّ)»[1].

(مَفاعِلّ)

يذهب سيبويه إلى أن تصغير (مُحْمَرٍّ): مُحَيْمِرٌ، وَمُحَيْمِيرٌ، بحذف إحدى الراءين، كما تقول في تكسيره: مَحامِرٌ، ومَحامِير، ذلك أنك في جمع (مُحْمَرٍّ) تكسيرًا لو لم تحذف الراء لَلزم أن يقال: (مَحامِرٌّ)، وهذا بناء مفقود، وعبارة سيبويه: «تَقولُ في مُحْمَرٍّ: مُحَيْمِرٌ وَمُحَيْمِيرٌ، كَما حَقَّرتَ (مُقَدَّمًا)، لأنَّك لو كسّرتَ (مُحْمَرًّا) لِلجمعِ أَذهبْتَ إحْدى الرّاءَينِ، لأنَّه ليس في الكلامِ (مَفاعِلُّ)»[2].

---

(١) الكتاب ٣/٤٢٧-٤٢٨، وتنظر المسألة في: شرح السيرافي ١٣/١٢٩، التعليقة ٣/٢٧١.

(٢) الكتاب ٣/٤٢٧، وينظر: شرح السيرافي ١٣/١٣٠، التعليقة ٣/٢٧٢.

(فُعَيعِلِل، فَعاعِلِل)

من مذهب سيبويه في تكسير الخماسيّ وتصغيره، أن تحذف سببَ ثقله، وهو خامسه، ذلك أنّه «إنّما يُسْتَنكرُ أنْ يُجاوَز إلى الخامسِ، فهو لايزال في سهولةٍ حتّى يبلغَ الخامسَ ثمّ يَرتدِعَ، فَإنّما حذفَ الذي ارتَدع عندَه حيثُ أشبَه حروفَ الزّوائدِ، لأنّه مُنْتَهى التّحقيرِ»[1].

ثم يذكر في موضع آخر مذهبًا لبعض النحويين في الخماسي يجيزون فيه أن يصغّر ويكسّر دون حذف لخامسه، فيقال في التصغير: (سُفَيْرِجِل) وفي الجمع: (سَفارِجِل)[2]، ولفَقْد هذين البناءَين (فُعَيعِلِل، فَعاعِلِل)، يرى الخليل أنّ الأَوْلى، لمن لم يحذف، أن يسكّن ما قبل الأخير، ليوافق بناءً موجودًا، ويقال: (سُفَيْرِجْل، سَفارِجْل)، بزنة: فُعَيْعِيل، وَمَفاعِيل، فكأنّ هذا، عند سيبويه وشيخه، هو القياسُ لو قيل[3].

يقول سيبويه: «وَإنّما منَعَهم أنْ يَقولوا: (سُفَيْرِجِلٌ) أنّهم لو كَسّروه لم يَقولوا: سَفارِجِلُ، وَلا فَرازِدِقُ، وَلا قَباعِثِرُ، وَلا شَمارِدِلُ، وَسأُبيّن لَك إنْ شاءَ اللهُ لِمَ

---

(١) الكتاب ٣/٤٤٨-٤٤٩.

(٢) نقلوا عن الأخفش قولَه: «سمعتُ مَن يقول: (سُفَيْرِجِلٌ) متحرِّكًا، يعني: بتحريك الجيم، وفي الجمع (سَفارِجِلُ)»، ينظر: الشافية ٣٢، شرح المفصل ٣/٢٣٨، الارتشاف ١/٣٦٧، ونُسِب للكوفيّين في: شرح الجمل، لابن عصفور ٢/٣٠٣، والمقاصد الشافية ٧/٢١٩، ٢٩٦.

(٣) ينظر: الأصول ٣/٣٩، شرح السيرافي ١٣/١١٦-١١٧، التعليقة ٤/٢٦٩.

كانتْ هذه الحروفُ أَوْلى بِالطّرحِ في التّصغيرِ مِن سائرِ الحروفِ التي مِن بناتِ الخمسةِ، وَهذا قولُ يُونسَ.

وَقالَ الخليلُ: لو كُنتُ مُحقِّرًا هذه الأسماءَ لا أَحذِفُ مِنها شيئًا كَما قالَ بعضُ النّحويينَ، لَقُلتُ: (سُفَيرِجْلٌ)، كَما تَرى، حتّى يَصِيرَ بِزِنَةِ (دُنَيْنِيرٌ)، فَهذا أَقربُ وَإنْ لم يكنْ مِن كلامِ العربِ»[1].

(مَفاعِنل)

يرى سيبويه في تصغير (مُقْعَنْسِس)، أن يقال: (مُقَيْعِس، ومُقَيْعِيْسٌ) فتحذف النون وإحدى السينين[2]، وكذا في تكسيره، فيقال: (مَقاعِس)، ووجه ذلك أنه لو لم تحذف النون لقيل: (مُقَيْعِنْسٌ)، و(مَقاعِنْس) وهو بناء مفقود في الكلام، يقول سيبويه: «وَإذا حقَّرتَ (مُقْعَنْسِسٌ) حذفتَ النّونَ وَإحدى السّينَين، لأنَّك كُنتَ فاعِلًا ذلِك لو كسّرتَه لِلجمعِ. فَإنْ شِئتَ قُلتَ: مُقَيْعِسٌ، وَإنْ شِئتَ قُلتَ: مُقَيْعِيْسٌ، ...، فَأمَّا (مُقْعَنْسِسٌ) فَلا يَبْقى مِنه إذا حذفْتَ

(١) الكتاب ٤١٨/٣.

(٢) واختار المبردُ حذفَ الميم منه مع السين ويصغّره على (قُعَيْسِسٌ وَقُعَيْسِيْسٌ)، ينظر: المقتضب ١٦٨/٢، وغلّط المبردُ سيبويه في (مقاعس)، ولا يراه إلّا (قَعاسِس)، ينظر: المقتضب ٢٣٥/٢، والجواب عنه في: الانتصار، لابن ولّاد ٢١٥، وما بعدها، البديع ١٥١/١/٢، ١٦٩، التذييل والتكميل ٢٦/٦أ.

إحدى السّينَين زائدةٌ خامِسةً تَثبتُ في تكسيرِكِ الاسمَ للجمعِ، وَالتي تَبْقى هي النّونُ، أَلَا تَرى أنّه ليس في الكلامِ (مَفاعِنْلُ)»[1].

(فِعِلّل)

ولفَقْد البناء من كلام العرب، حكم سيبويه بزيادة التاء من (تِهِبّط)، وأضاف دليلا آخر وهو الاشتقاق، فهو من هبَط يهبِط، فيكون على وزن: (تِفِعّل)[2]، يقول سيبويه: «وَكَذلِك التِّهِبّطُ، لأنّه مِن (هَبَط). وَلو لم تَجِدْ (ناطَ وَهبَط) لَعرفتَ ذلِك، لأنّه ليس في الكلامِ عَلى مثالِ (فِعِلّلٍ)[3]»[4].

(فُعُلّلٍ)

ولفَقْد بناء (فُعُلّلٍ) من كلام العرب، حكم سيبويه بزيادة التاء من (تُبُشِّر)، فيكون على وزن: (تُفُعّل)[5]، جاء في الكتاب: «وَكذلِك التُّبُشِّر، لأنّه مِن

---

(١) الكتاب ٤٢٩/٣، وتنظر المسألة في: الأصول ١٢/٣، ٤٣، شرح السيرافي ١٣٢/١٣، تنقيح الألباب ٤٨٦-٤٨٧.

(٢) ينظر: الكتاب ٢٧١/٤.

(٣) في طبعة هارون نفسِها ضبطٌ آخرُ لها: (فُعُلُّلٍ)، تحريفًا، وفي طبعة البكّاء: (فَعَلّل)، وفي بعض أصول طبعة درنبُرغ (L)، والنُسَخ جميعها عدا نسخة المدينة: (فَعَلُّل)، وفاقًا لروايتهنّ: (التَّهَبُّطُ) من كلام سيبويه.

(٤) الكتاب ٣١٧/٤، وتنظر المسألة في: الأصول ٢٠٧/٣، ٢٤٣، وشرح الرماني ٤٩٠/١ (تح. العبد اللطيف).

(٥) ينظر: الكتاب ٢٧٢/٤.

بشّرتُ. وَلو لم تَجدْ ذلِك لَعرفتَ أنّه زائدٌ، لأنّه ليس في الكلامِ عَلى مِثال (فُعُلِّل)[1]»[2].

(فَعَلُّل)

مذهب سيبويه في (التَّنَوُّط)، أنه اسم غير مصدر بوزن (تَفَعُّل)[3]، والتاء فيه زائدة، وحجّته في ذلك فَقْدُ بناء (فَعَلُّل) والاشتقاقُ؛ إذْ قالوا: (ناط يَنُوط)، يقول سيبويه: «وَمِثلُ ذلِك: (التَّنَوُّطُ)، لأنّه ليسَ في الكلامِ في الاسم والصفة عَلى مِثالِ (فَعَلُّل)، وَهو مِن (ناط يَنُوط)»[4].

ويذهب سيبويه إلى زيادة النّون من (كَنَهْبُل)، ووزنها عنده (فَنَعْلُل)[5]، ويحتجّ لزيادتها بفَقْد بناء (فَعَلُّل) لو قيل بأصالة النون منه، ومثله (عَرَنْتُن)، و(قَرَنْفُل)، ووزنهما (فَعَنْلُل)[6]، فالنّون فيهما يمنع من أصالتها فَقْد بناء (فَعَلُّل)، وسقوطُ النّون في (عَرَتُنٍ)، جاء في الكتاب: «وَأمّا (كَنَهْبُل) فَالنّونُ فيه زائدةٌ؛ لأنّه ليس في الكلامِ عَلى مثالِ: (سَفَرْجُل). فَهذا بِمنزلةِ ما يُشتقُّ

---

(١) في نسختَي الموصلي والميورقي: (فُعُلُّل)، وفي نسخة ابن معافى: (فُعَلِّل)، وكلاهما تحريف.

(٢) الكتاب ٣١٧/٤، وتنظر المسألة في: الأصول ٢٠٧/٣، وشرح الرماني ٤٩١/١ (تح. العبد اللطيف)، سفر السعادة ١٧٧/١.

(٣) ينظر: الكتاب ٢٧٢/٤.

(٤) الكتاب ٣١٧/٤، وتنظر المسألة في: الأصول ١٣٠/٣، ٢٠٧، ٢٤٣، السيرافي النحوي ٦٥١، شرح الرماني ٤٩٠/١ (تح. العبد اللطيف).

(٥) ينظر: الكتاب ٢٩٧/٤.

(٦) ينظر: الكتاب ٢٩٧/٤.

مِمّا ليس فيه نونٌ، فَ(كَنَهْبُل) بِمنزلةِ (عَرَنْتُن)، بَنَوه بناءَه حينَ زادوا النّونَ، وَلو كانتْ مِن نفسِ الحرفِ لم يفعلوا ذلِك، وَالعَرَنْتُن قَد تَبيَّنَتْ بِـ(عَرَتُنٍ) وَالبناء. وَ(قَرَنْفُلٌ) مِثلُه، لأنّه ليس في الكلامِ مثلُ: (سَفَرْجُلٍ)»[1].

(فُعْلَلّ)

يذهب سيبويه إلى أن النّون في (كُنْتَأْل، وخُنْثَعْبَةٌ) زائدة، على (فُنْعَلّ)[2]، إذ لو قيل بأصالتها لكان اللفظ على (فُعْلَلّ)، وهذا البناء مفقود من كلامهم، جاء في الكتاب: «وَأمّا (كُنْتَأْلٌ) وَ(خُنْثَعْبَةٌ) فَبِمنزلةِ (كَنَهْبُلٍ)، لأنّه ليس في الكلامِ عَلى مثالِ: (جُرْدَحْلٍ)، وَإنّما جاء هذا المثالُ بِحرفِ الزّيادةِ، فَهو بمنزلة (كَنَهْبُل) وَ(عُنْصَل)»[3].

---

(١) الكتاب ٣٢٤/٤، ونحوه في: ٢٨٩/٤، ٣٢٣، وتنظر المسألة في: الأصول ١٨٤/٣، ٢٤٠، ٢٤١، السيرافي النحوي ٥٩٨، شرح الرماني ٥١٠/١ (تح. العبد اللطيف)، شرح الهسكوري ٤٨٨/٢.

(٢) ينظر: الكتاب ٢٩٧/٤، ووقع في: الأصول ٢١٩/٢ (فُنْعَلَل) بالفكّ وفتح اللام الأولى، تحريفًا، وهذا بخلاف مراد ابن السرّاج، وقد ضبطها المحقق مثاله: (كُنْتَأْل) بسكون الهمزة، في موضع آخر ٣٥٦/٣، على الصحيح، وجعل ابنُ القطّاع (كُنْتَأل)، بوزن (فُنْعَأْل)، في: أبنية الأسماء ٢٠٥، وجوّز ركنُ الدين الاستراباذي فيه الوجهين (=فُنْعَلّ، وفُنْعَأْل)، ينظر: شرح الشافية ٦١٠/٢.

(٣) الكتاب ٣٢٥/٤، وتنظر المسألة في: الأصول ٢١٩/٣، شرح الرماني ٥١٠/١ (تح. العبد اللطيف)، التعليقة ٢٩٧/٤.

(فُعْلَلِل)

مذهب سيبويه أن (هُمَّقِع) رباعيّ مضعّف العين بميمَين، على وزن (فُعَّلِلٍ)[1]، ولا يجوز فيها أنّ تكون ذات نون مدغمة في الميم، لفَقْد بناء (فُعْلَلِل) من الكلام، يقول سيبويه: «وَأمّا الهُمَّقِعُ فَلا تَجعل الأُوْلى نُونًا، لأنّا لم نجدْ في بناتِ الخمسةِ عَلى (سُفْرَجِل)، فَتقول: الأُوْلى نونٌ؛ لأنّه ليس في بناتِ الخمسةِ عَلى مثالِ (فُعْلَلِل). فَلمّا لم يَكنْ ذلِك في الخمسةِ جعلنا الأُوْلى مِيمًا عَلى حالها حتّى يَجيءَ ما يُخرجها مِن ذلِك وَيُبينَ أنّها غيَر ميمٍ. كَما أنّك لا تَجعل الأُوْلى في (غَطَمَّش) نُونًا إلّا بِثبتٍ، فَكذلِك هذه، فَهي عندنا بِمنزلةِ (دُبَّخْسٍ) في بناتِ الأربعةِ.

يَقولُ: لَمّا لم يَكنْ في بناتِ الخمسةِ عَلى مثالِ: (سُفْرَجِلٍ) لم تَكنِ الأُوْلى مِن الميمَين اللّتَين في (هُمَّقِع) نونًا فَتكون مُلحقةً بِهذا البناءِ، لأنّه ليس في الكلامِ، وَلكنّا نَقولُ: هي ميمٌ مُضعّفةٌ، لأنّ العينَ وحدَها لا تُلحِقُ بناءً بِبناءٍ. وَلا يُنكرُ تَضعيفُ العينِ في بناتِ الثّلاثةِ وَالأربعةِ وَالخمسةِ»[2].

---

(١) ينظر: الكتاب ٢٩٨/٤، وهي عند غيره إمّا (فُمَّعِل)، أو(فُنْعَلِل)، ينظر: أبنية الأسماء ٢٠٩، التكملة، للصغاني ٣٩٢/٤، الارتشاف ٧٣/١، تاج العروس ٤١١/٢٢-٤١٢.

(٢) الكتاب ٣٣٠/٤، وتنظر المسألة في: الأصول ٢٢١/٣، شرح السيرافي ١٨١/١-١٨٢ (تح. ابن ثاني)، شرح الهسكوري ٤٦٥/٢.

(فَعْلُول)

يرى سيبويه أن الياء في (يَرْبُوع) زائدة ووزنه (يَفْعُول)[1]، لأنها لو جعلت أصليّة كان على (فَعْلُول)، وليس في كلام العرب هذا البناء، وعزّز فَقْد البناء بالاشتقاق، فقولك: رَبَعْتُ، مما يقوّي زيادةَ الياء فيه، يقول: «وَأمّا ما لا يَجيءُ عَلى مثالِ الأربعةِ وَلا الخمسةِ، فَهو بِمنزلةِ الذي يُشتقُّ مِنه ما ليس فيه زيادةٌ، لأنّكَ إذا قُلتَ: (حَماطةٌ) وَ(يَرْبُوعٌ) كان هذا المثالُ بِمنزلةِ قولِكَ: (رَبَعْتُ) وَ(حَمَطْتُ)، لأنّه ليس في الكلامِ مثلُ: (سَبَطْرٍ)، وَلا مِثلُ: (دَمْلُوجٍ)»[2].

(فَعْلِيل)

يذهب سيبويه إلى أن التاء من الاسمين (تَنْبِيت، وَتَمْتِين)، زائدة، بدليل اشتقاقهما من المتن والنبات، ووزنهما (تَفْعِيل)[3]، وأنه لو قيل بأصالة التاء

---

(١) ينظر: الكتاب ٤٤٣/٣، ٢٣٦/٤، ٢٦٥.

(٢) الكتاب ٣١٢/٤، وتنظر المسألة في: المقتضب ٥٧/١، الأصول ٢٠٣/٣، ٢٣٤، ٢٣٥، شرح السيرافي ٢٤٣/١، شرح الهسكوري ٤٦٤/٢.

(٣) ينظر: الكتاب ٢٧١/٤، والتمتين: خيط يشدّ به الفسطاط، وجمعه تماتين، ونقلوا عن أبي عمر الجرميّ أنّ التمتين مصدر (مَتَّنَ)، ينظر: السيرافي النحوي ٦٤٩، الارتشاف ٢١٣/١، ولا يبعد مذهبُه عمّا رواه أَبُو زيد الأنصاري: «طَرَّقُوا بَيتهمْ تَطْرِيقًا، ومتَّنُوا بَيْتهم تمتينًا، والتَّمْتِينُ أَن يَجْعَلوا بَين الطرائق مُتُنًا من شَعَر، واحِدُها مِتانٌ»، وما رُوي عن ابن الأعرابي: «التَّمْتِينُ تَضْرِيبُ المَظالِّ والفَساطِيطِ بالخُيوطِ. وَيُقَال: مَتِّنْها تَمْتِينًا، وَيُقَال: مَتِّن خِباءَك تَمْتِينًا أَي: أَجِدْ مَدَّ أَطْنابِهِ»، وما رُوي عن الحسَن الحِرْمازِيّ: «التَّمْتِينُ أَن تقُولَ لمن سابقَكَ: تَقَدَّمْنِي إِلى مَوضِع كَذَا وَكَذَا، ثمَّ أَلْحَقُك، فَذَلِك التَّمتِين، يُقَال: مَتَّنَ فلانٌ لِفلان كَذَا وَكَذَا

فيهما لكان على (فَعْلِيل)، وهو بناء مفقود من كلام العرب، جاء في الكتاب: «وَكَذلِك التَّنْبِيتُ وَالتَّمْتِينُ؛ لأنّهما مِن المَتْن وَالنّبات. وَلو لم تَجِدْ ما تَذهبُ فيه التاءُ لَعلمتَ أنّها زائدةٌ، لأنّه ليس في الكلامِ مثلُ: (قَنْدِيل)»[1].

***

ذِراعًا ثمَّ لَحِقَه»، تنظر تلك الروايات في: تهذيب اللغة ٣٠٧/١٤، التكملة، للصّغاني ٣١١/٦، لسان العرب ٣٩٨/١٣.

(١) الكتاب ٣١٧/٤، وتنظر المسألة في: الأصول ٢٤٢/٣، شرح السيرافي ٢٦٢/١ (تح. ابن ثاني).

المبحث الثاني: مُشكلات ضبط الأبنية المفقودة.

ظهر لي من عرض نصوص الأبنية المفقودة في كتاب سيبويه بعضُ مشكلات في ضبط الأبنية في طبعات الكتاب ونسخه، كإهمال ضبط البناء، أو ضبطه على غير مراد سيبويه، مما يوقع في اللبس بين مفقود الأبنية وغيره، أو في احتمال بناء مفقود وغير مفقود، وفي تحريف مراد سيبويه لضبط البناء على غيره وجهه، وقد سبق تصريحه في موضع آخر بثبوت هذا البناء في كلام العرب، أو أنه باختلاف الضبط للأبنية تَكَرَّرُ بين المواضع، وسأُبينُ عن ذلك فيما يلي:

أوّلا: إهمال ضبط الأبنية المفقودة:

ومنه بناء (فُعالِل)، مما وقع في حاشية نسختَي ابن معافى والمدينة (نسخة)، أي: نسخة مجهولة[1]، ولم تضبطَا اللام الأولى منه، وهو موضع ملبس، ذلك أنه يحتمل (فُعَالِل)، كما يحتمل (فُعَالُل وفُعَالَل)، بضمّ اللام الأولى وفتحها، وكلاهما مِن مفقود الأبنية[2]، مما لم ينصّ عليه سيبويه.

غير أنّ سياق عبارة سيبويه يرجّح أنه (فُعالِل)، بكسر اللام الأولى، فهي تذكر ما يختص بالجمع من الأبنية (فَعالِيّ، فَعالى)، والقانون في جمع التكسير أن ما بعد ألف الجمع لا يكون إلّا مكسورا.

---

(١) ينظر: ٤/١٠٤أ، ٣٦٤أ.

(٢) ينظر: المصباح المنير ١/٢٠٩، ٣٥٧، لسان العرب ٨/٢٢٤، تاج العروس ٢١/٤١٢.

ثم أعقبها بما لم يأتِ في الكلام من أبنية الجمع: (فُعاوِل، فُعايِل، فُعايِيل)، وقد عطف (فُعالل) عليها وعطفت عليه، وهي أبنية، بفتح فائها، ثابتةٌ في كلام العرب للجمع (فَعاوِل، فَعايِل، فَعايِيل)، نحو: (جَداوِل، عَثايِر، كَرايِيس)[١]، ولازم ذلك أن يكون مراد سيبويه في هذا الموضع (فُعالِل)، بكسر اللام مما ضمّت فاؤه وفُقِد من أبنية الجموع، غير أنه ليس على شرط البحث، لثبوت هذا البناء في الآحاد، اسمًا وصفة نحو (حُجَادِب، وعُذافِر)[٢].

(فاعَيْل)، في نسخة المدينة أهمل ضبط العين منه[٣]، وهو محتمل للكسر والفتح (فاعِيْل، فاعَيْل)، وكلاهما بناءان مفقودان، ومما يلحظ أنّ نسخة المدينة سقط منها أحدهما، وأهملت ضبط العين من الآخَر، وبذا يقع اللبس في تعيين أحدهما أو إرادتهما كليهما.

(فَعْوَال)، في نسخة المدينة أهمل ضبطه[٤]، وعدم ضبطه ملبس ببناءين آخرين هما (فِعْوَال، فُعْوَال)، وكلاهما ثابتان في كلامهم، نحو: (قِرْوَاح، وَعِصْوَاد، وعُصْوَاد)[٥].

---

(١) ينظر: الكتاب ٤/٢٥٢، ٢٥٣.

(٢) ينظر: الكتاب ٤/٢٩٤.

(٣) ينظر: ٣٦٣أ.

(٤) ينظر: ٣٦٥أ.

(٥) ينظر: الكتاب ٤/٢٦٠.

(فِعْلَيْل)، في طبعة البكّاء ورد (فعْلَيْل)، بإهمال ضبط الفاء[١]، وهذا البناء محتمل لضمّ الفاء منه وفتحها، (فُعْلَيْل، فَعْلَيْل)، فالأوّل ثابت في الكتاب بنحو (غُرْنَيق)[٢]، والآخر مفقود، فيكون ثَمّ اللبس به.

(فُعَيْلَل)، في نسخة ابن يبقى أهمل ضبط اللام الأولى منه[٣]، وعليه يرد احتمال بناءين آخرين (فُعَيْلُل، فُعَيْلِل)، فالبناء الأوّل بالضمّ لم أقف عليه مفقودًا أو موجودًا، وأمّا (فُعَيْلِل)، فهو بناء موازن لبناء التصغير[٤].

وبناءَا (فُعِلّان) و(فِعُلّان)، أُهمل في نسخة المدينة ضبطهما[٥]، وهما يحتملان (فَعَلّان)، ذي الفتحتين، وهو بناء مفقود، ويحتملان (فِعِلّان، وفُعُلّان، وفَعِلّان)، بكسرتين وبضمتين وبفتحة فكسرة، وكلُّه وارد ثابتٌ، قالوا: (فِرِكّان، حُوُمّان)[٦] و(تَفِقّان)[٧]، ومن نافلة القول أنْ يحتملا كذلك ما ضُعّفت عينه (فعّلان)، وما لم يضعّف منه نحو (فعلان)، على اختلاف تقدير حركات الفاء

---

(١) ينظر: ٥/٥٧٥.

(٢) ينظر: الكتاب ٤/٢٩٣.

(٣) ينظر: ٢٣٦أ.

(٤) وقد أثبت (فُعَيْلِل) الأزهريُّ في وزنه قولَهم: (كُنَيْدِر)، وابنُ بابشاذ في (دُرَيْهِم)، ينظر: تهذيب اللغة ١٠/٤٣٠، وشرح المقدمة المحسبة ١/١٩١.

(٥) ينظر: ٣٦٥ب.

(٦) ينظر: الكتاب ٤/٢٦٢.

(٧) ينظر: الكتاب ٤/٢٦٤.

والعين منه، وبه يطول الاحتمال والتقدير، وكان الضبطُ مائزًا له عن غيره، رافعًا للإلباس.

وبناءَا (فِعِلِي)، (فَعَلِي)، أُهمل في نسخة المدينة ضبطهما[١]، وبه يقع اللبس بأبنية (فِعِلَى، فِعَلَى، فُعُلَى، فَعِلَى)، مخففة اللامات مما آخرها ألف من الأبنية المفقودة، وبأبنية (فِعُلَّى، فَعُلَّى)، مثقلّة اللامات، وهي مفقودة كذلك، ناهيك أن تلبس بما ثبت وروده في كلامهم، من صور (فعلى، وفعلّى)، باختلاف حركاتها نحو: (عَلْقى، ذِفْرى بُهْمى، قَلَهى، شُعَبى)[٢]، ونحو: (زِمِكّى، حُذُرّى، حَبَرَّكى)[٣].

(١) ينظر: ٣٦٦ب.

(٢) ينظر: الكتاب ٤/٢٥٥-٢٦٥.

(٣) ينظر: الكتاب ٤/٢٦١، ٣١٤.

ثانيًا: خلل ضبط الأبنية المفقودة:

والمقصود به ما ضُبطت فيه الأبنية على وجهٍ مشكل، به يتحرّف البناء ويؤول إلى بناء موجود في كلام العرب نقله سيبويه ومثّل له، ومما وقفتُ عليه ما يلي:

(أَفْعَول)، وقع في نسخة المدينة: (أُفْعُوْل)[١]، بضمّ الهمزة والعين، تحريفًا، فهو بناء ثابت من كلامهم في الكتاب، اسمًا نحو (أُسْلُوب)، وصفة نحو (أُمْلُود)[٢].

(أُفْعِلان)، جاء في نسخة الميورقي: (إِفْعِلان)[٣]، بكسر الهمزة والعين منه، تحريفًا، لكونه واردًا عن العرب اسمًا نحو (إِسْحِمان)، وصفة نحو (إِضْحِيانة)[٤].

(فاعُل)، جاء في نسخة المدينة: (فاعِل)[٥]، بكسر العين، وهو بناء مطّرد مشتهر في الاسم والصفة، نحو (كاهِل، وضارِب)[٦].

---

(١) ينظر: ٣٦٢أ.

(٢) ينظر: الكتاب ٤/٢٤٥-٢٤٦.

(٣) ينظر: ٢/١٦٦أ.

(٤) ينظر: الكتاب ٤/٢٤٨.

(٥) ينظر: ٣٦٢ب.

(٦) ينظر: الكتاب ٤/٢٤٩.

(فِعْلَيْل)، وقع في نسخة المدينة: (فِعْلِيْل)[1]، بكسر اللام منه، تحريفًا، فهو بناء ثابت اسمًا وصفة، نحو (حِلْتِيت، وصِنْدِيد)[2].

(فُعَيْلَل)، وقع في طبعات درنبُرغ وبولاق والبكّاء: (فُعَيْلِل)[3]، بكسر اللام الأولى تحريفًا، وهذا موازن بناء التصغير، نحو (دُحَيرِج)، يُكسر منه الحرف الذي يلي ياء التصغير، وبناء (فُعَيْلِل) مما ثبت في غير الكتاب[4].

(فِعِلان)، وقع في طبعة البكّاء: (فِعْلان)[5]، بتسكين العين، وقد جاء على هذا البناء من كلامهم الاسم كـ(ضِبْعان)، وكَثُر في الجمع، نحو (غِلْمان)[6].

(فِعَنْلى)، مكانها في نسختَي الموصلي والمدينة: (فَعَنْلى)[7]، بفتح الفاء، وهذا مما أثبته سيبويه في كلامهم اسمًا نحو (قَرَنْبَى)، وصفةً نحو (حَبَنْطَى)[8].

---

(١) ينظر: ٣٦٧أ.

(٢) ينظر: الكتاب ٢٦٨/٤.

(٣) ينظر: ٣٥٥/٢، ٣٢٦/٢، ٥٧٤/٥.

(٤) وقد أثبت (فُعَيْلِل) الأزهريُّ في وزنه قولَهم: (كُنَيْدِر)، وابنُ بابشاذ في (دُرَيْهِم)، ينظر: تهذيب اللغة ٤٣٠/١٠، وشرح المقدمة المحسبة ١٩١/١.

(٥) ينظر: ٥٦٨/٥.

(٦) ينظر: الكتاب ٥٧٠/٣، ٥٧١، ٢٥٩/٤.

(٧) ينظر: ١١١/٤ب، ٣٦٥ب.

(٨) ينظر: الكتاب ٢٦٠/٤.

(فَعُلَّى)، جاء في نسخة الموصلي: (فُعُلَّى)[1]، بضمتين، وهذا البناء ثابت في الكتاب، قال سيبويه: «قالوا: حُذُرَّى، وَنُذُرَّى، وَهو اسم»[2].

(فِعِلِي، فَعَلِي، فِعْلِي)، ومكانها في نسخة الموصلي: (فِعِلَّى، فَعَلَّى)، ثم كرّرت (فِعِلَّى)[3]، وهذان البناءان ممّا ثبت من كلام العرب في الكتاب، فعلى أوّلهما جاء (زِمِكّى) اسمًا و(كِمِرّى) صفة[4]، والبناء الآخَر جاء عليه «(حَبَرَّكَى) على مثالِ: سَفَرْجَل»[5].

(فَعْلَوان)، وقع في نسخة الموصلي: (فُعْلُوان)[6]، تحريفًا، وهذا البناء مما أثبته سيبويه، في السطر نفسِه، في الأسماء، نحو (العُنْظُوان، وَالعُنْفُوان)[7].

(فِعُلّان)، وقع في حاشية نسخة الموصلي (ج)[8]: (فُعُلّان)[9]، وهو بناء مثبت في كتاب سيبويه في طبعاته[10]، وفي رواية ثعلب[11]، وفيما شرحَه

---

(١) ينظر: ٢/١١٢أ.
(٢) الكتاب ٤/٢٦١.
(٣) ينظر: ٢/١١٤ب.
(٤) ينظر: الكتاب ٤/٢٦١.
(٥) ينظر: ٤/٣١٤.
(٦) الكتاب ٢/١١٢أ.
(٧) ينظر: الكتاب ٤/٢٦٢.
(٨) لم تفسّر النسخةُ رموزَها (ج، خ، ح)، وهي تحتاج إلى تأمّل ومقارنة بغيرها من النسخ في غير أبواب الأبنية والتصريف لتستبين مواردها ونسخها التي قوبلت عليها.
(٩) ينظر: ٢/١١٢أ.
(١٠) ينظر: درنبُرغ ٢/٣٥٢، بولاق ٢/٣٢٤، هارون ٤/٢٦٢، البكّاء ٥/٥٧٠.
(١١) نقلها عنه أبو بكر بن السرّاج، فيما خرّجه من الاختلاف في بعض أبنية سيبويه، ينظر: حاشية نسختي البحيري ٣٨٨ب، والمدينة ٣٦٩أ، الأصول ٣/٢٠٢، السيرافي النحوي

السيرافيُّ والرمّانيّ[1]، قال سيبويه: «وَيكُونُ عَلى (فُعُلَّان) في الاسمِ وَالصّفةِ، فَالاسمُ نحو: (الحُوُمّان)، وَالصّفةُ نحو: (عُمُدَّان، وَالجُلُبّان)»[2].

وهذا الموضع مِن مشكلات أبنية الكتاب ومن مواضع اختلافِ قديمٍ في نسخ الكتاب، جمعه ابنُ السرّاج وخرّجه في ورقة[3]؛ وفيها ثلاث روايات في ضبط بناء (فُعلان)، وأمثلتِه: (حُومان، وعُمدان، وحُلبان، تُومان)[4]: فقد رُوي البناء وأمثلته بـ(فُعُلّان) بضمتين فلام مشدّدة، وقد تقدّم تخريجها، وروي بـ(فُعَلّان)، بضمّة ففتحة فَلامٍ مشدّدة[5]، وكلتاهما سواءٌ عند ابن السرّاج،

٦٣٨، شرح الرماني ٣٦٢/١ (تح. العبد اللطيف)، وقد ضبط الرواية وعلّق عليها الدكتور سليمان العيوني في: تفسير أبنية سيبويه لثعلب ١٦٦-١٦٨.

(١) ينظر: السيرافي النحويّ ٦٣٩، شرح الرماني ٣٤٢/١، ٣٥٥ (تح. العبد اللطيف).

(٢) الكتاب ٢٦٢/٤.

(٣) ينظر: الأصول ٢٠٢/٣، ونُقلتْ عنه في: حاشية نسختي البحيري ٣٨٨ب، والمدينة ٣٦٩أ، بعد تمام (باب ما لحقتْه الزوائدُ مِن بناتِ الثلاثةِ مِن غيرِ الفعلِ)، وفي: السيرافي النحوي ٦٣٨، شرح الرماني ٣٦٢/١ (تح. العبد اللطيف).

(٤) وقد وقع في هذه الأمثلة، إلى اختلاف الضبط، اختلافُ روايةٍ أو تصحيفٌ وتحريف؛ فجاءت: حومان وحرمان، وعمدان وغمدان، حلبان وجلبان، تومان ونومان، تنظر في: مصادر الحواشي قبل هذه الحاشية وبعدها.

(٥) وهي التي وقعت في نسخة المبرّد، وعليها نُسَخ ابن خروف ١٠٧ب، وابن يبقى ٢٣٥ب، وابن معافى ١٠٧/٤أ، والمدينة ٣٦٠ب.

والرواية الأخيرة: (فُعَّلَان)، بضمّة فعين مشدّدة مفتوحة فَلامٍ خفيفة[١]، وهي أضعفُ الروايات، إذ أفسدَها ابنُ السرّاج بإيراد سيبويه بناءَ (فُعَّلان)، ومثالَه (قُمَّحان)، الآتي بعدها بأسطر في الكتاب[٢].

(فَعَوْلى)؛ وقعت في طبعتَي درنبُرغ وبولاق: (فُعُولى)[٣]، وهذا نقيضُ قولِ سيبويه: «وَيَكونُ عَلى (فُعُوْلَى)، قَالوا: (عُشُوْرَى)»[٤].

ووقع في طبعة البكّاء منه (فُعُلولى)[٥]، وهو تحريف بعيد، لعله خطأ طباعة، ولو أُريد به البناء السابق (فُعُوْلَى)، فقد سبق بيان تحريفه، كذلك.

(فُعْيُل)، مكانه في نسخة المدينة: (فُعْيَل)[٦]، وهذا بناء أثبته سيبويه اسمًا نحو (عُلْيَب)[٧].

---

(١) وهي التي وقعت في أبنية أبي عمر الجرميّ ونسخة القاضي إسماعيل، وعليها نسخة الموصلي ١١٢/٢أ، وفي طرّة نسخة ابن خروف ١٠٧أ، أثبتَها من (ش): النسخة الشرقية، وينظر: تفسير أبنية سيبويه وغريبه، للجرمي ٣٠٣-٣٠٦.

(٢) ينظر: ٢٦٣/٤.

(٣) ينظر: ٣٥٣/٢، ٣٢٤/٢.

(٤) الكتاب ٢٦٣/٤.

(٥) ينظر: ٥٧١/٥.

(٦) ينظر: ٣٦٦ب.

(٧) ينظر: الكتاب ٢٦٨/٤.

(فِعَيْل)، جاء في نسخة الموصلي: (فَعِيل)[1]، وهذا البناء من أكثر ما بنت عليه العرب كلامَها[2]، ومنه الاسم كـ(بَعِير)، والصفة نحو (سَعِيد)[3].

ومكانه في حاشية نسخة الموصلي (ح): (فِيَعْل)[4]، وهو بناء وارد عن العرب في كتاب سيبويه صفةً نحو (حِيَفس)[5].

ووقع في نسخة المدينة: (فُعَيْل)[6]، وهذا بناء ثابتٌ في تصغير الأسماء[7].

(فَعَلْن)، جاء في طبعتَي بولاق والبكّاء، ونسخة المدينة: (فَعْلَن)[8]، وهو تحريف؛ إذ أثبت سيبويه هذا البناء في الصفات دون الأسماء، ومثّل له بقولهم: (رَعْشَن، وَضَيْفَن، وَعَلْجَن)[9].

---

(١) ينظر: ٢/١١٤أ.

(٢) ينظر: الكتاب ١/١١٠، ١١٢، ٣/٣٤٤، ٦٠٤، ٦٠٧، ٤/٧، ١٤، ٢٦، ٢٨.

(٣) ينظر: الكتاب ٤/٢٦٧.

(٤) ينظر: ٢/١١٤أ.

(٥) ينظر: الكتاب ٤/٢٦٧.

(٦) ينظر: ٣٦٦ب.

(٧) ينظر: الكتاب ٣/٤١٥، وتكرّرت عبارة (مثال فُعَيل) بالكتاب، في: ٣/٤١٦، ٤٤٩، ٤٥٥، ٤٧١، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٦.

(٨) ينظر: ٢/٣٢٧، ٥/٥٧٥، ٣٦٧أ.

(٩) ينظر: الكتاب ٤/٢٧٠.

(فَوْعُل)، وقع في نسخة الميورقي: (فَوْعَل)[1]، تحريفًا، فالبناء بهذا الضبط وارد في كلامهم بما أثبته سيبويه اسمًا وصفةً: «فَالاسمُ نحو: كَوْكَب، وَعَوْسَج. وَالصّفةُ نحو: حَوْمَل، وَهَوْزَب»[2].

(فِعْلُل)، مكانه في نسخة الموصلي: (فِعْلَل)[3]، بفتح اللام، وهو بناء رباعيّ ثابت في كلامهم، اسمًا نحو (دِرْهَم)، وصفة نحو (هِجْرَع)[4].

(فُعُنْلِل)، وقع في نسخة الموصلي: (فَعَنْلَل)[5]، وهو خلاف مقصود سيبويه، فقد أثبت سيبويه هذا البناء في الصفات دون الأسماء، ومثّل له بقولهم: (ضَفَنْدَد، وَعَفَنْجَج)[6].

(فَعْلُلاء)، في نسخة المدينة: (فُعْلُلاء)[7]، تحريفًا، ففي الكتاب ثبتَ البناء بنحو (قُرْفُصاء)[8].

(فَعَلِّل)، جاء في طبعات درنبُرغ وبولاق والبكّاء، ونُسَخ ابن خروف وابن يبقى والمدينة: (فُعَلِّل)[9]، وهذا خلاف ما أثبته سيبويه من كلامهم، يقول:

---

(١) ينظر: ٢/١٧٠ب.

(٢) الكتاب ٤/٢٧٤.

(٣) ينظر: ٢/١١٩ب.

(٤) ينظر: الكتاب ٤/٢٨٩.

(٥) ينظر: ٢/١٣٢أ.

(٦) ينظر: الكتاب ٤/٢٧٠.

(٧) ينظر: ٣٧٤أ.

(٨) ينظر: الكتاب ٤/٢٩٦.

(٩) ينظر: ٢/٣٧٤، ٢/٣٤٢، ٥/٦٠٢، ١١٢أ، ٢٤١أ، ٣٧٥ب.

«وَيَكونُ عَلى (فُعَلِّل) في الاسمِ وَالصّفةِ، وَذلِك نحو: (قُذَعْمِل، وَخُبَعْثِن)، وَالاسمُ نحو: (قُذَعْمِلَةٌ)»[١].

(فُعُلِّل)، مكانه في نسخة ابن معافى: (فُعَلِّل)[٢]، بفتح العين منه، وكلام سيبويه عليه في هذا الموضع عن فَقْدِ بناء (فُعُلِّل)، لو قيل بأصالة التاء من (تُبُشِّر)[٣]، فلا يستقيم في هذا ضبط نسخة ابن معافى للبناء المفقود على (فُعَلِّل)، لثبوت البناء بنحو (قُذَعْمِل)، مما تقدّم قريبًا من كلام سيبويه.

نعم، ورد لفظ (تُبشِّر) في الكتاب في موضعين، أوّلهما في باب (ما لحقتْه الزوائدُ مِن بناتِ الثّلاثةِ مِن غيرِ الفِعلِ)[٤]، ولم يختلف في روايته على (تُبُشِّر = تُفُعِّل)، إلّا نسختان: نسخة الميورقي جعلته على (تُبُشُّر = تُفُعُّل)[٥]، ونسخة ابن معافى جعلته (تُبَشِّر = تُفَعِّل)[٦].

والموضع الآخَر في باب (عِلَلِ ما تجعلُه زائدًا مِن حروفِ الزّوائدِ وَما تجعلُه مِن نفسِ الحرفِ)[٧]، وهنا موضع اختلاف، فقد رُوِي لفظ (تُبشِّر) على ثلاثة

---

(١) الكتاب ٤/٣٠٢.
(٢) ينظر: ٤/١٣١ب.
(٣) ينظر: الكتاب ٤/٣١٧.
(٤) ينظر: الكتاب ٤/٢٤٥.
(٥) ينظر: ٢/١٧٠أ.
(٦) ينظر: نسخة البحيري ٣٨٧ب، وهذا الموضع في إحدى اللوحات العشر مما سقطن من نسخة ابن معافى، وألفيتُ في حاشية نسخة البحيري عن نسخة (ب) أي: نسخة ابن السرّاج، ضبطًا للمثال وبنائه: (تُبُشِّر = تُفُعِّل)، وفاقًا للرواية الأولى.
(٧) الكتاب: ٤/٣٠٧.

أوجه، أوّلها: (تُبُشِّر) بضم الباء، وهي الرواية الأصل، وعليها طبعات الكتاب[١]، ونُسختَا ابن خروف وابن يبقى[٢]، والوجه الثاني: (تُبَشِّر) بفتح الباء، وهو ضبط نسخة ابن معافى[٣]، وعليها رواية ثعلب كما نقلها ابنُ السرّاج عنه[٤]؛ فيحتمل البناء (تُفُعِّل، وتُفَعِّل)، والوجه الأخير: (تُبُشُّر)، بضمّ الباء والشين المشدّدة معها، وهي ضبط نسختَي الموصلي والميورقي، وسيأتي عنها كلام.

(فُعُلِّل)، مكانه في نسختَي الموصلي والميورقي: (فُعُلُّل)، وضبطتاه ومثالَه على (تُبُشُّر)[٥]، بثلاث ضمّات، وهو خلاف ما أثبته سيبويه من كلامهم في الأسماء نحو (صُفُرُّق)[٦].

---

(١) ينظر: درنبُرغ ٣٨٣/٢، بولاق ٣٤٨/٢، هارون ٣١٧/٤، البكّاء ٦١٥/٥.

(٢) ينظر: ١١٤ب، ٢٤٤أ.

(٣) ينظر: ١٣١/٤ب، وألفيتُ في حاشية نسخة ابن معافى عن (نسخة) المجهولة ضبطًا للمثال وبنائه: (تُبُشِّر = فُعُلِّل)، وفاقًا للرواية الأولى.

(٤) قال ابن السرّاج: «ووجدت بخطِ ثعلب (تُبَشّرٌ)، وهوَ اسمُ طَائرٍ»، ينظر: الأصول ٢٠٧/٣، ويراجع: تفسير أبنية سيبويه لثعلب ٥٩، ونقل السيرافيُّ (تُبَشِّر) عن «بعضهم» دون تسمية، وكذا وقعت روايته عند أبي حاتم السجستاني وأبي الحسن الهنائي (كراع النمل) وأبي بكر الزُّبيدي، ينظر: السيرافي النحوي ٦٥١، تفسير غريب ما في كتاب سيبويه ١٧٠، المنتخب من كلام العرب ١١٩/١، ٥٥٩/٢، كتاب الأسماء ٢١٨.

(٥) ينظر: ١٤٣/٢ب، ١٨١/٢أ.

(٦) ينظر: الكتاب ٢٩٨/٤.

(فِعِلِّلٍ)، وقع في طبعة هارون ضبط آخر على البناء نفسه (فُعُلُّل)[١]، وهذا تحريف؛ لثبوت هذا البناء في كلامهم بنحو (صُفُرُّق)، كما تقدّم قريبًا.

وجاء في طبعة البكّاء: (فَعَلِّل)[٢]، خلافًا لمراد سيبويه منه في موازنة لفظ (التِّهِبِّطُ)، الذي ضبطه البكّاء نفسُه في الفقرة ذاتها بالكسرات الثلاث، ولا وجه لأنْ يوازنه بـ(فَعَلِّل) لينفي وقوعه في كلام العرب.

ووقع في بعض أصول طبعة درنبُرغ (L)[٣] وفي النُسَخ جميعها عدا نسخة المدينة: (فَعَلُّل)[٤]، وهي رواية نقلها السيرافيُّ عن أبي عبيدة معمر بن المثنّى (تَهَبُّط)، جاءت على صورة مصدر الفعل (تَهَبَّطَ)[٥].

وصريح لفظ سيبويه في موضع متقدّم أنّه «يكُونُ عَلى التِّفِعِّلِ، وَهو قليلٌ، قالوا: (التِّهِبِّطُ)، وَهو اسمٌ»[٦]، وهو المتلئبُّ مع مراد سيبويه (فِعِلِّل) بناءً مفقودًا، وكلُّهم رواه صحيحًا في ذلك الموضع المتقدّم[٧].

---

(١) ينظر: ٣١٧/٤.

(٢) ينظر: ٦١٥/٥.

(٣) وهي نسخة ابن يبقى المحفوظة في الاسكوريال.

(٤) ينظر: درنبُرغ ٣٨٣/٢، ابن خروف ١١٤ب، الموصلي ١٤٣/٢ب، ابن يبقى ٢٤٤أ، الميورقي ١٨١/٢أ، ابن معافى ١٣١/٤أ.

(٥) ينظر: السيرافي النحوي ٦٥١، والرواية عن أبي عبيدة في: المحكم ١٨٠/٤، لسان العرب ٤٢٣/٧.

(٦) الكتاب ٢٧١/٤.

(٧) ينظر: درنبُرغ ٣٥٧/٢، ابن خروف ١٠٨ب، الموصلي ١١٦/٢ب، ابن يبقى ٢٣٧أ، البحيري ٣٨٧ب، وهذا الموضع في إحدى اللوحات العشر مما سقطن من نسخة ابن معافى.

(فَعَيْلِل)، وقع في نسخة الميورقي: (فَعَيْلَل)، بفتح اللام الأولى[1]، وهو تحريف، فهذا البناء ثابت من كلام العرب في الكتاب، اسمًا نحو: (حَفَيْلَل)، وصفة نحو: (خَفَيْدَد)[2].

***

وكذا وقعت روايته عند أبي حاتم السجستاني وأبي الحسن الهنائي (كراع النمل) وأبي بكر الزُّبيدي، ينظر: تفسير غريب ما في كتاب سيبويه ١٦٩، المنتخب من كلام العرب ٢/٥٥٩، كتاب الأسماء ٢١٥.

(١) ينظر: ٢/١٧٥أ.

(٢) ينظر: الكتاب ٤/٢٦٧، ٢٩٢.

المبحث الثالث: فروق النسخ وأثرها في الأبنية المفقودة.

يتناول هذا المبحث فروق النسخ للنصوص الوارد فيها الأبنية المفقودة، مما له أثر في تكرار الأبنية المفقودة واختلاف عدّتها وعددها أو جنسها، وكذا طريقة طبعات الكتاب ونسخه في ضبط البناء، وما وقع في تلك النصوص من تكملة أو زيادة.

ويفترق هذا المبحث عن سابقه في كون إشكالِ الضبط، اختلافًا وإهمالا، مما يورث الخلل في مراد سيبويه بإيراده الأبنية المفقودة، أمّا هنا فالاختلاف في الضبط مما يُعدّ من فروق النسخ التي يحتملها مراد سيبويه، ولا تتعارض معه، ولهذا الاختلاف صور وأحوال، سأُبين عنها فيما يلي:

أوّلا: فروق نسخ بها يتكرّر البناء في أكثر من موضع:

ومن ذلك بناء (فَعّيْل)، وقع مكانها في نسخة الموصلي: (فَعَّيْل)[1]، بفتح المشدّدة، وهذا البناء تكرّر من النسخة نفسها في موضعٍ تالٍ[2].

ومنه بناء (فُعِلٌّ)، وقع مكانها في نسخة ابن معافى: (فِعُلّ)[3]، بتقديم الكسر على الضمّ، وهذا البناء تكرّر في النسخة نفسها في الورقة نفسها، قبله بأسطر.

---

(١) ينظر: ٢/١١٤ب.

(٢) ينظر: ٢/١١٥أ.

(٣) ينظر: نسخة البحيري ٣٨٩أ، وهذا الموضع في إحدى اللوحات العشر مما سقطن من نسخة ابن معافى.

وبناء (فَعْلِلاء)، وقع في نسخة ابن معافى: (فِعْلُلاء)[1]، بكسر الفاء وضمّ اللام الأولى، وتقدّم البناء بهذا الضبط في النسخة نفسها في الموضع نفسه، قبله بأسطر، كذلك.

ومن طريف هذه الحال أنْ تكرّر بناء (فَعْلِيلٌ)، في موضعين من الكتابِ، وعليه اتّفقت الطبعات[2]، وأكثر النسخ[3].

وقريب منه تكرار بناء (فَعَلِّل)، في موضعين اثنين من طبعات الكتاب[4]، دون نسخه.

ثانيًا: فروق نسخ بها يختلف عدد أحرف البناء المفقود:

نحو بناء (فَعْلَلال)، الذي وقع في نُسَخ ابن خروف والموصلي والميورقي وابن معافى: (فَعَلَّلال)[5]، بتضعيف اللام الأولى، وبه يزيد عددُ أحرف البناء، وزيادته بتضعيف اللام الأولى من موضعها.

---

(١) ينظر: ١٢٣/٤أ.

(٢) ينظر: درنبُرغ ٣٥٥/٢، ٣٦٨، بولاق ٣٢٦/٢، ٣٣٧، هارون ٢٦٨/٤، ٢٩٣، البكّاء ٥٧٥/٥، ٥٩٤.

(٣) ينظر: ابن خروف ١٠٨أ، ١١١أ، الموصلي ١١٥/٢أ، ١٣٠أ، ابن معافى ١٠٩/٤أ، ١٢٠ب.

(٤) ينظر: درنبُرغ ٣٧٢/٢، ٣٧٤، بولاق ٣٣٩/٢، ٣٤٢، هارون ٢٩٨/٤، ٣٠٣، البكّاء ٥٩٨/٥، ٦٠٢.

(٥) ينظر: ١١١ب، ١٣١/٢ب، ١٧٦/٢أ، ١٢٢/٤ب.

ثالثًا: فروق نسخ بها يختلف جنس أحرف البناء المفقود:

ومنه (فَعِيْلال)، ذكر ابن خروف أنه في طرّة نسخته عن (ش)، أي: النسخة الشرقية، (فَعِنْلال)[1]، بالنون، وهو بناء مفقود كذلك، غير أنّ ابن خروف صحّح البناء في نسخته بالياء.

رابعًا: فروق نسخ بها تختلف أجناس الأبنية المفقودة:

وما وقفتُ عليه كان ممّا تحوّلت فيه الألف من مقصورة إلى ممدودة، نحو بناء (فَعَلْيَا)، مكانه في نُسَخ الموصلي وابن يبقى والميورقي وابن معافى: (فَعَلْيَاء)[2]، ممدودة، فتحوّل البناءان من التأنيث بالمقصورة إلى التأنيث بالممدودة.

ومثلها (فَعَوْلى)؛ وقعت في نُسَخ ابن يبقى والميورقي وابن معافى: (فَعَوْلاء)[3]، ممدودة.

وكذلك (فَعَيْلَى)، مكانها في نسخة ابن معافى: (فَعَيْلَاء)[4]، ممدودةً.

خامسًا: فروق نسخ بها تزيدُ عدّة الأبنية المفقودة:

وهو الغالب في أثر فروق النسخ على الأبنية المفقودة في الكتاب، وهي أبنية يحتملها ظاهرُ هيئة البناء وتشابُه صور الأحرف، وترتيبها في البنية، لا يختلف منها إلا حركات الأحرف بين صورتَي البناء، وكلاهما من مفقود الأبنية،

---

(١) ينظر: ١١١ب.

(٢) ينظر: ١١٢/٢ب، ٢٣٥ب، ١٦٨/٢ب، ١٠٧/٤أ.

(٣) ينظر: ٢٣٥ب، ١٦٨/٢ب، ١٠٧/٤أ.

(٤) ينظر: ١٠٧/٤أ.

أيّ أنّ البناء الناشئ عن اختلاف الضبط، يتلئبّ مع مراد سيبويه في النسخة نفسها، وإلا خرج إلى المخالفة وكان تحريفًا، فلو انبنى على اختلاف الحركة أن يكون أحدهما على صورة بناء ثابت في كلام العرب، لخرج من شرط البحث، ولنبّهتُ عليه في المبحث السابق الخاصّ بمشكلات الضبط.

وصور هذه الحال مثبتة في حواشي نصوص الأبنية المفقودة من الكتاب، من المبحث الأوّل، وسأعرضُ بعضَ نماذج منها، خشيةَ الإطالة والتكرار، وغالب ما ورد منه ما اختلف في ضبط حركة حرف واحد فيه، ومنه بناء (أُفْعِلان)، في نُسَخ الموصلي وابن معافى والمدينة: (أَفْعِلان)[١]، تغيّرت ضمّة الهمزة إلى فتحة، وبناء (فِعُّل)، وقع في نسخة الموصلي: (فَعُّل)[٢]، بفتح الفاء، وبناء (فِعِلان)، وقع مكانها في حاشية نسخة الموصلي (ج): (فِعَلان)[٣]، بفتح العين، ونحو بناء (فَعْلِيلٌ)، في إحدى أصول طبعة درنبُرغ (L)، ونُسَخ ابن يبقى والميورقي والمدينة: (فَعْلَيلٌ)[٤]، بفتح اللام.

---

(١) ينظر: ٢/١٠٥ب، ٤/١٠١ب، ٣٦٢ب.

(٢) ينظر: ٢/١١٩ب.

(٣) ينظر: ٢/١١١أ.

(٤) ينظر: ٢/٣٥٥، ٢٣٦أ، ٢/١٦٩ب، ٣٦٦ب.

ومن عجيب الفروق في هذه البابة، ما وقع للبناء (فُعَوْلِل) فقد ثبت في طبعات الكتاب هكذا، غير أنّه وقع في النُسَخ جميعها: (فَعَوْلِل)[١]، بفتح الفاء.

وقد جاء منه ما تغيّرت فيه حركتا حرفين منه، إمّا باختلاف الحرفين، نوعَ حركةٍ وموقعًا، نحو بناء (مُفْعِيلٌ)، جاء في نسخة المدينة: (مِفْعَيل)[٢]، بكسر الميم وفتح العين، ونحو بناء (فِعْلَيْل)، في نسختَي الموصلي وابن معافى: (فِعَلِيْل)[٣]، بفتح العين وفتح اللام.

وإمّا باختلاف حركتَي الحرفين المتجاورين، على سبيل التقديم والتأخير، نحو بناء (فِعُنْلَى)، جاء في نسخة المدينة: (فُعِنْلَى)[٤]، بضمّ فكسر، ونحو بناء (فُعِيْل)، في نسخة ابن معافى: (فُعْيِل)[٥]، بتسكين العين وكسر الياء، ونحو بناء (فِعُلِّل)، الذي وقع في نسخة المدينة: (فُعِلِّل)[٦]، بضمّ فكسر.

---

(١) ينظر: ابن خروف ١١١أ، الموصلي ١٢٨/٢ب، ابن يبقى ٢٤٠أ، الميورقي ١٧٤/٢ب، البحيري ٣٩٣أ، المدينة ٣٧٢ب.

(٢) ينظر: ٣٦٧أ.

(٣) ينظر: ١١٥/٢أ، ١٠٩/٤أ، ٣٦٧أ.

(٤) ينظر: ٣٦٥ب.

(٥) ينظر: ١٠٨/٤ب.

(٦) ينظر: ٣٧٥ب.

سادسًا: فروق نسخ بها ضُبِط البناء الواحد على عدّة أوجه:

وذلك بأن يُكتفى بصورة بناء واحد ثم تُوضع على الحرف الواحد منه حركتان مختلفتان، وكأنه اكتفاء بتعديد حركات البناء عن كتابة بناء آخَر.

نحو بناء ( )، وهذه صورة ضبط نسخة الميورقي، وقراءتُه على بناءين أوّلهما بفتح الميم مع كسر العين (مَفْعِيل) والآخر بفتحهما (مَفْعَيل)[١].

وهكذا (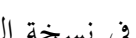)، ضُبط البناءان في نسخة الميورقي، فصورة البناء الأوّل تقرأ على وجهين، أوّلهما: بفتح الفاء واللام منه: (فَعْلَيت)، والوجه الآخَر بفتح الفاء وكسر اللام: (فَعْلِيت)، وصورة البناء الثاني، بضم الفاء مع كسر اللام أو فتحها، (فُعْلَيت، وفُعْلِيت)[٢]، وكذا جاء البناءان في نسخة ابن خروف ()، لكنه مصرّح فيها بأنّ ضبط كسر اللام عن (ش) أي: النسخة الشرقية؛ فتحصّل منهما أربعة أبنية مفقودة في نسخة الميورقي.

ويلاحظ أنّ طبعات الكتاب[٣] ونسختَي ابن خروف وابن يبقى[٤] اكتفت بالبناءين (فَعْلَيت، وفُعْلَيت)، مما كان مفتوح اللام، وأمّا نسختا الموصلي وابن معافى والنسخة الشرقية بطرّة نسخة ابن خروف فقد استبدلت بهما (فَعْلِيت، وفُعْلِيت)، مكسورَي اللام.

---

(١) ينظر: ٢/١٦٩ب.

(٢) ينظر: ٢/١٦٩ب.

(٣) ينظر: درنبُرغ ٢/٣٥٥، بولاق ٢/، هارون ٤/٢٦٩، البكّاء ٥/٥٧٥.

(٤) ينظر: ١٠٨أ، ٢٣٦ب.

ومثلها ()، ضبط في نسخة الميورقي بالكسرات والضمّات في بناء واحد[١]، وتكون قراءته بوجهين: (فِعِلْعِل، وَفُعُلْعُل)، وقد أُفْرِدا في طبعات الكتاب ونسخه.

بناء () كذا صورته في طبعة درنبُرغ[٢]، وقراءته بالحركات بناءان (فِعِلِّل، وفَعَلُّل)، مما نُقل في ضبط المثال: (تمبّط)، وقد تقدّم، قريبًا، بيان الراجح في روايات ضبط بناء المثال.

سابعًا: فروق نسخ بها تكملة لنصوص الأبنية المفقودة أو زيادة عليها:

وقد وقفت على نيّف وعشرين موضعًا، بها زيادةٌ أو تكملةٌ لعبارات سيبويه في كتابه، تضمّنت أبنية مفقودة، استبانت من الفروق بين طبعات الكتاب ونسخه، مما تضمنته متونها أو حواشيها وطررها.

وفي منهاج أهل التحقيق تفريقٌ بين الزيادة والتكملة؛ فالزيادة مما قد يُستغنى عنه في متن الكتاب، ويكتفى بالإشارة إليه في حاشيته، والتكملة مما لا يستقيم الكلام إلّا به في متن الكتاب[٣].

وللزيادة أحوالٌ وصور، منها الزيادة التي لها وجه وبها تزيد عدّة الأبنية المفقودة، فقول سيبويه: «وَليس في الكلامِ (فِعِلْعِل)، وَلا (فُعُلْعُل)»[٤]، جاء

---

(١) ينظر: ٢/١٧١ب.

(٢) ينظر: تحقيق النصوص ونشرها ٧٨، تحقيق التراث العربي ٢٢٧.

(٣) ينظر: ٢/٣٨٣.

(٤) الكتاب ٤/٢٧٨.

بعده في حاشية نسخة الموصلي (ج): «وَلا (فُعُلْعِل) وَلا (فُعَلْعِل)»[1]، وهما بناءان مفقودان كذلك، ولولا اتّفاق طبعات الكتاب ونسخه على إيراد البناءين، لكانت الأبنية بهما أربعةً.

ومنه قوله: «فَليس في الكلامِ مِن بناتِ الأربعةِ عَلى مثالِ (فَعْلُل)، وَلا (فُعْلِل)»[2]، زيد بعده في حاشية نسخة الموصلي (ج): «وَلا (فَعَلُل)، وَلا (فِعَلُل)»[3]، والبناءان مفقودان كذلك، وحالهما كحال البناءين السابقين مما وقع في حاشية (ج) من نسخة الموصلي.

«وَليس في الكلامِ فُعْلُن، [وَلا فَعَلْن[4]][5]»، وقع بعد التكملة منه في نسخة ابن معافى: «وَلا (فُعْلَن)، وَلا (فَعْلِن)»[6]، وهما بناءان مفقودان جاءا على صورة ما اتّفقت عليه الطبعات والنسخ، فكانا زيادة لبناء مفقود.

---

(١) ينظر: ٢/١٢٠ب.

(٢) الكتاب ٤/٢٨٩.

(٣) ينظر: ٢/١٢٧ب.

(٤) في طبعتَي بولاق والبكّاء، ونسخة المدينة: (فَعْلَن)، تحريفًا.

(٥) تكملة من النُسَخ جميعها، وجاء بعده في نسخة ابن معافى: «وَلا (فُعْلَن)، وَلا (فَعْلِن)».

(٦) ينظر: ٤/١٠٩ب.

ومن الزيادات الزيادة التي هي تحريف، نحو ما وقع بعد بناء (فِعِلان)[١]، زِيد (فِعْلان)، بناءً رابعًا في نسخة الميورقي[٢]، وهو تحريف قد تقدّم بيانه وأن هذا البناء مما ثبت في كلامهم.

وفي الموضع السابق، بعد البناءين (فِعُلان، فُعِلان)، وقعت زيادة في حاشية نسخة الموصلي (ج): «وَلا (فَعُلان)، وَلا (فِعَلان)»[٣]، غير أنّ الأوّل منهما تحريف، لوروده في كلام العرب.

ومن صور الزيادة ما لا وجه لها، فنحو قول سيبويه: «وَليس في الكلامِ (فَعَّيْل)»[٤]، وقع بعدها في حاشية نسخة الموصلي (ج): «(وَلا فِعَّل)»[٥]، زائدةً لا وجه لها، فالبناء مكرّر في موضع آخر، حتى في نسخة الموصلي نفسِها، ويضاف إليه أنّ كلام سيبويه هنا عمّا ضُعّفت عينه وزيد فيه ياء بعدها.

ومن صور الزيادة ما وقعت في غير موضعها، ومنه بعد قوله: «وَلا (فُعَيْلَل)»[٦]، زيد في نسخة الميورقي: «(وَلا فِعَّيْل)»[٧]، وليس هذا موضعه، إذ تذكره طبعات الكتاب ونسخه بعده بورقة، حيث تضعيف العين، من قوله:

---

(١) الكتاب ٤/٢٦٠.

(٢) ينظر: ٢/١٦٨أ.

(٣) ينظر: ٢/١١١أ.

(٤) الكتاب ٤/٢٦٨.

(٥) ينظر: ٢/١١٥أ.

(٦) الكتاب ٤/٢٦٧.

(٧) ينظر: ٢/١٦٩أ.

«وَليس في الكلامِ (فَعَّيْل)، وَلا (فِعَّيْل)»[1]، ومما يلحظ أن هذا الموضع الصحيح وقع فيه تحريف بنسخة الميورقي نفسِها، حيث ضبط البناء بـ(فِعِّيل)، وقد تقدّم بيان وجه تحريفه لوروده في كلام العرب.

ومنه قول سيبويه: «وَلا نَعلمُ في الكلامِ (فَعِلّ)»[2]، وقع بعده في نسختَي الموصلي والميورقي: «وَلا (فَعُلّ)»[3]، زائدًا وليس هذا موضعه، وإنما صحيح موضعه بعده بأسطر، وفاقًا لباقي طبعات الكتاب ونسخه، على أنّ نسخة الموصلي كرّرت البناء فأوردته في الموضعين، أمّا نسخة الميورقي، فاكتفت به في موضع الزيادة دون موضعه الصحيح.

أمّا التكملة فغالبها تكملة ببناء واحد، معطوفًا على غيره، كثيرا، أو معطوفًا عليه غيرُه، وهو قليل، ومن نماذجه ما وقع بعد قول سيبويه: «وَلا نَعلمُ في الكلامِ فِعَلَى، وَلا فَعِلَى»[4]، = [وَلا فِعِلَى]، وهي تكملة من حاشية نسخة الموصلي (ج)، ونسخة ابن معافى[5].

---

(١) الكتاب ٤/٢٦٨.

(٢) الكتاب ٤/٢٧٧.

(٣) ينظر: ٢/١٢٠أ، ٢/١٧١أ.

(٤) الكتاب ٤/٢٥٦.

(٥) ينظر: ٢/١٠٩ب، ٤/١٠٤ب.

ومنها التكملة الواردة في قوله: «وَلا نَعلمُ في الكلامِ [(فُعِلّ)، وَلا ...»[1]، تكملة من النسخ جميعها عدا نسخة الميورقي[2].

ومنه تكملة ببناءين اثنين نحو [وَلا مَفْعِيلاء، وَلا مُفْعَيلاء]، حيث وقعا بعد قول سيبويه: «وَلا نَعلمُ في الكلامِ (مَفْعِيل)[3]، [وَلا (مُفْعِيلٌ)][4]، وَلا (مُفْعَيل)»[5]، وكان موردهما حاشية نسخة الموصلي (خ)[6].

ومنه تكملة بأربعة أبنية، جاءت في نصّ وحيد، وهي عبارة سيبويه: «[وَلا نعلمُ في الكلامِ (فُعاوِل)، وَلا (فُعالِل)، وَلا (فُعايِل)، وَلا (فُعايِيل)]» تكملة من نسخة الميورقي وحاشية نسختَي ابن معافى والمدينة (نسخة)، أي: نسخة مجهولة[7].

---

(١) الكتاب ٤/٢٧٧.

(٢) ينظر: ابن خروف ١٠٩أ، الموصلي ٢/١٢٠أ، ابن يبقى ٢٣٧ب، البحيري ٣٨٩أ، وهذا الموضع في إحدى اللوحات العشر مما سقطن من نسخة ابن معافى، المدينة ٣٦٩أ.

(٣) في نُسَخ ابن خروف وابن معافى والمدينة: (مَفْعَيل)، وهو في نسخة الميورقي مضبوطًا على البناء نفسه.

(٤) ساقط من نسختَي الموصلي وابن معافى، وفي نسخة المدينة: (مِفْعَيل).

(٥) الكتاب ٤/٢٦٨.

(٦) ينظر: ٢/١١٥أ.

(٧) ينظر: ٢/١٦٧أ، ٤/١٠٤أ، ٣٦٤أ.

ومنه تكملة اتفقت عليها نسخ الكتاب، سقطت من طبعتَي درنبُرغ وهارون، وهي: «[وَلا فَعَلْن]»، مما وقع بعد قول سيبويه: «وَليس في الكلامِ (فُعْلُن)»، وهذا البناء تكملة من نسخ الكتاب جميعها(١).

ومن صور التكملة فقرة كاملة أخلّت بها طبعات الكتاب وأكثر نسخه، ومنه النص «[وَلا نَعلمُ في الكلامِ (فُعِلّان)، وَلا (فِعُلّان)، ولا شيئًا مِن هذا النّحو لم نَذكرْه]»، فهذا تكملة من متن نسخة الميورقي، وحواشي نُسَخ الموصلي (ج)، وابن معافى (خ)، أي: نسخة أخرى مجهولة، والمدينة (خ)(٢).

ومثله قوله: «[وَليس في بناتِ الأربعةِ على مثال (فِعْلُول)، وَلا شيءٌ مِن هذا النّحوِ لم نَذكرْه]»، فهذا النص تكملة من إحدى أصول طبعة درنبُرغ (A)(٣)، وطُرّة نسخة ابن خروف (ش)، ونُسَخ الموصلي والميورقي وابن معافى(٤).

والقطع بأنّ فروقَ النسخ والزياداتِ واختلافَ الضبط مما لا خطأ فيه ولا تحريف = هو من كلام سيبويه، ليس بالأمر اليسير، كما أنّ الجزمَ بكونِ العبارة

---

(١) ينظر: ابن خروف ١٠٨ب، الموصلي ١١٥/٢ب، ابن يبقى ٢٣٦ب، الميورقي ٢٦٩/٢ب، ابن معافى ١٠٩/٤ب، المدينة ٣٦٧أ.

(٢) ينظر: ١٦٨/٢ب، ١١٢/٢ب، ١٠٧/٤أ، ٣٦٥ب.

(٣) وهي نسخة باريس، فرعٌ عن نسخة الزمخشريّ، التي استنسختْها نسخةُ ابن معافى.

(٤) ينظر: ٣٦٨/٢، ١١١أ، ١٢٩/٢أ، ١٧٥/٢أ، ٣٩٣أ، وهذا الموضع في إحدى اللوحات العشر مما سقطن من نسخة ابن معافى.

الزائدة أو المكمّلة في إحدى النسخ، عن غيرها، هي منطوق سيبويه ومراده، مَرْكَبٌ جلَل، وإنّما القولُ فيه مقاربةٌ وتسديدٌ.

وقد تواتر أنّ الكتاب لم يقرأه أحدٌ على سيبويه ولم يُقرئه سيبويه أحدًا، ولم يظهر إلّا بعد رحيله، أخرجه الأخفشُ للناس، فقرأه عليه الجرميُّ والمازنيُّ[1]، وسار الكتاب بين العلماء وطلبتهم، واستنسخوا منه نسخًا، قرأوها وأقرأوها، ولهم عليها تعاليق وإيضاح وتفسير، وانسرب بعض ذلك إلى متن الكتاب، وكانت محاولة إصلاح متن الكتاب وتنقيته قديمة، تذكرها الروايات وتنبيهات العلماءِ أوائلِ نقَلَة الكتاب، كأبي إسحاق الزجاج وأبي بكر ابن السرّاج[2]، وشرّاحه، كالسيرافيّ وأبي عليّ الفارسي وابن خروف[3].

---

(١) ينظر: أخبار النحويين البصريين ٦٦، تاريخ العلماء النحويين ٨٥، نور القبس ٩٥، ١٧٤.

(٢) ينظر: جهود الزجّاج في دراسة كتاب سيبويه ١/٥٩-٢٧٠، الأصول ٣/٢٠٢، ٢١٢، ٢٢١، وفيه: (نسخة القاضي، بعض النسخ، نسخة أبي العبّاس المبرد، نسخة ثعلب).

(٣) ينظر: شرح السيرافي ٤/٢٠٦، ٥/١١٧، ١٢٧، ١٥٧، ٩/١٨٢، ١٤/١٦٣، السيرافي النحوي ٦٣٨، وفيه (نسخة مبرمان، نسخة القاضي، نسخة المبرد، نسخة الزجاج، نسخة ابن السرّاج، بعض النسخ)، التعليقة ١/٧٠، ٢/١٢٤، ١٩٠، ٢٥١، ٣/٢٤، ٧٣، ٨١، ٤/٤٢، ٦١، وفيها: (بعض النسخ، نسخة أخرى، نسخة القاضي، نسخة أبي العبّاس المبرد، نسخة أبي بكر، النسخة الطاهريّة)، تنقيح الألباب: ٤٤، ٨١، ٨٤، ١٥٢، ١٦٠، ١٧٠، ١٨٠، ٢١٠، ٢٤٣، ٢٦١، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٩٦، ٣٩٤، ٣٩٦، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٥٩، ٤٨٣، وفيه: (النسخة الشرقية، نسخة أبي نصر، رواية الرباحي، نسخة المبرد، بعض النسخ).

المبحث الرابع: دراسة منهج سيبويه في الأبنية المفقودة.

في هذا المبحث تحليل لمنهجية سيبويه في الأبنية المفقودة، مما استبان لي باستقراء كلام سيبويه وظاهر عباراته عن الأبنية المفقودة في كتابه، مثل مسألة الاحتجاج بالبناء المفقود أو له، وطريقته في الحكم على البناء بالفَقْد، وموقع البناء المفقود من أصل اللفظ، مع مقاربة تستجلي بعض القواعد الكُلّية للأبنية المفقودة.

أوّلا: طريقته في الحكم بفَقْد البناء:

ولسيبويه طرائق في الحكم بفَقْد البناء، منها التصريح بفَقْد البناء، وتكرر منه في الكتاب عبارة (ليس في الكلام..)، و(لا نعلم في الكلام..)، و(لا يكون في الكلام..)، يعقبها تأكيدٌ للفَقْد بقوله: (ولا شيءٌ/ ولا شيئًا من هذا النحو لم نذكره).

وغالب طريقته أن يصرّح بالبناء المفقود، غير أنّه في بعض المواضع يستغني عن صريح لفظ البناء المفقود بمثاله، نحو اكتفائه بذكر الأمثلة: (جُعْفَر، جَعْفُر، قَحْطُبة، سَفَرْجُل، جُرْدَحْل، سُفْرَجِل، دَمْلُوج، قَنْدِيل)، عن أبنيتها المفقودة: (فُعْلَل، فَعْلُل، فَعْلُلة، فَعَلُّل، فُعْلَلّ، فُعْلَلِل، فَعْلُول، فَعْلِيل)[1].

ومما يلاحظ أن هذه الأمثلة قد استقرت في كلام العرب على صور أبنية، هي: (جَعْفَر، قَحْطَبة، سَفَرْجَل، جِرْدَحْل، دُمْلُوج، قِنْدِيل)، وتمثيله بها على صورة بناء مفقود تقريب لبيان هيئة البناء المفقود مما لم يُعهد في كلامهم.

---

(١) ينظر: الكتاب ٣١٢/٤، ٣١٥، ٣١٧، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٣٠.

ثانيًا: الاحتجاج والتأويل في الأبنية المفقودة:

أصل الاحتجاج في مسألة البناء المفقود هو عدم النظير، الذي إنّما يُستدلّ به على النفي، إذ لم يقم الدليل على الإثبات[١]، والاحتجاج بفقد البناء عند سيبويه يقصد به ورود البناء المفقود في دائرة الاحتجاج إمّا به أو عليه، نحو احتجاجه بفَقْد بناءي (يُفْعُل ويُفْعُول)، على أنّ أصل حركة ياء (يُعْفُر، ويُسْرُوع) الفتح لا الضمّ[٢].

وفي مواضع أخرى ترى هذا الاحتجاج مؤيَّدا بحجة الاشتقاق فيها، بسقوط الحرف من تصاريف المثال، نحو حكمه بزيادة التاء من (تُدْرَأ، تهبّط، تنوّط، تنبيت، وتمتين)، فلفَقْد بناء (فُعْلَل) ذهب سيبويه إلى زيادة التاء من (تُدْرَأ)، وعضّده بالاشتقاق، فـ «إنّما هو مِن دَرَأْتُ»[٣]، «وَكَذلِك التَّنْبِيتُ وَالتَّمْتِينُ؛ لأنّهما مِن المَتْن وَالنّبات»[٤]، ولفَقْد بناء (فَعْلِيل).

وكذا حكم سيبويه بزيادة التاء من (تَنَوُّط وتِهبِّط)، وحجّته في ذلك فَقْدُ بناءَي (فَعَلُّل) و(فِعِلّلٍ) والاشتقاقُ؛ إذْ قالوا: (ناط يَنُوط، وهَبَط)، يقول سيبويه: «لأنّه ليسَ في الكلامِ في الاسم والصفة عَلى مِثالِ (فَعَلُّل)، وَهو مِن

(١) ينظر: الخصائص ١/٣٠٣-٣١١، الاقتراح ٣٦٩.
(٢) الكتاب ٤/٢٦٦.
(٣) الكتاب ٣/١٩٦.
(٤) الكتاب ٤/٣١٧.

(ناط يَنُوط)، وَكَذلِك التِّهِبِّطُ، لأنّه مِن (هَبَط). وَلو لم تَجِدْ (ناطَ وَهبَط) لَعرفتَ ذلِك، لأنّه ليس في الكلامِ عَلى مثالِ (فِعِلِّلٍ)»[1].

ونحو ذلك حكمه بزيادة النون من (جُنْدَب)، لفقد بناء (فُعْلَل)، و«لأنّك تَقولُ: (جَدُبَ)»[2].

ولربما تخلّف دليل الاشتقاق عن الاحتجاج بفَقْد البناء، فاكتفى عنه بفَقْد البناء دليلا على زيادة الحرف، نحو (عُنْصَلٍ، عُنْظَبٍ)، جعل نونهما زائدة، لفَقْد (فُعْلَل) وللزوم هذه النّون البناء، إذ لا يكون مكانه غيره من الأصول، يقول سيبويه: «لأنّه لا يَجيءُ عَلى مثالِ (فُعْلَل) شيءٌ إلّا وَحرفُ الزيادةِ لازمٌ له، وَأكثرُ ذلِك النّونُ ثابتةٌ فِيه»[3].

ومثله حكمه على ياء (يَهْيَرّ)، بأنّ «الزيادةُ فِيه أوّلًا، لأنّه ليس في الكلامِ (فَعْيَلٌ)»[4]، وكذلك زيادة التاء من «(عِزْوِيْت)؛ لأنّه ليسَ في الكلامِ (فِعْوِيْل)»[5].

---

(١) الكتاب ٤/٣١٧.

(٢) الكتاب ٤/٣٢١.

(٣) الكتاب ٤/٣٢٠.

(٤) الكتاب ٤/٣١٣.

(٥) الكتاب ٤/٣١٦.

أو يستأنس بجعله بمنزلة ما فيه اشتقاق، نحو (قَرْنُوَةٌ)، التي حكم بزيادة الواو منها، وجعلها بمنزلة الواو من (خِرْوَعٍ) ممّا أَذهب واوَه الاشتقاقُ، فهو «(فِعْوَل)، لأنّه مِن التّخرُّع وَالضّعفِ»[1].

وتُظهر عبارةُ سيبويه في بعض المواضع أنّ فَقْد البناء أقوى من دليل الاشتقاق ويكفي وحده للحكم بالزيادة[2]، فقد تقدّم قريبًا قوله: «وَلو لم تَجِدْ (ناطَ وَهبَط) لَعرفتَ ذلِك، لأنّه ليس في الكلامِ عَلى مثالِ (فِعِلّلٍ)»[3]، أي: فَقْد بناءَي: (فَعَلُّل) و(فِعِلّلٍ)، ومثله في تقرير الزيادة من (التَّنْبِيت وَالتَّمْتِين): «وَلو لم تَجِدْ ما تَذهبُ فيه التاءُ لَعلمتَ أنّها زائدةٌ، لأنّه ليس في الكلامِ مثلُ:

---

(١) الكتاب ٣١٥/٤.

(٢) وظاهر عبارة ابن الحاجب وابن مالك تقديم الاشتقاق على عدم النظير في القوّة، ينظر: الشافية ٧٠، التسهيل ٣٠٠، ويلتمس الرضيّ وجه ذلك فيقول: «وَإنّما قدّمَ الاشتقاقَ المحقّقَ على الغلَبة وَعدمِ النظيرِ وكون الأصل أصالة الحروف؛ لأن المراد بالاشتقاق، كما ذكرنا، اتصال إحدى الكلمتين بالأخرى كضارب بالضرب أو اتصالهما بأصل كضارب ومضروب بالضرب، وهذا الاتصال أمرٌ معنويٌّ محقّق لا مَحِيدَ عنه بخلاف الخروج عن الأوزان فإنه ربما تخرج الكلمة عن الأوزان بنظر جماعةٍ من المستقرِئين ولا تخرج في نفس الأمر إذ ربما لم يصل إليهم بعضُ الأوزان، وبتقديرِ الخروج عن جميع الأوزان يجوزُ أنْ تكون الكلمةُ شاذّة الوزن»، ينظر: شرح الشافية ٣٥٦/٢.

(٣) الكتاب ٣١٧/٤، وتنظر المسألة في: الأصول ٢٠٧/٣، ٢٤٣، وشرح الرماني ٤٩٠/١ (تح. العبد اللطيف).

(قَنْدِيل)»[1]، ومثل ذلك في معالجته نحو (تُبُشِّر)، وحكمه بزيادة التاء منه، يقول: «وَكذلِك التُّبُشِّر، لأنّه مِن بشّرتُ. وَلو لم تَجِدْ ذلِك لَعرفتَ أنّه زائدٌ، لأنّه ليس في الكلامِ عَلى مِثال (فُعُلِّل)»[2].

ومن احتجاجه على فَقْد البناء، ما أورده في بناء (فاعِيل)، وعجمة المثال (حامِيم)، لكونه ليس من أبنية العربية، ثم هو من جهة أخرى يستدلّ على فَقْد هذا البناء (فاعِيل)، بعدم معرفة العرب لمعنى مثاله (حاميم)، يقول: «وَممّا يدلُّ عَلى أنّ (حامِيمَ) ليس مِن كلامِ العربِ أنّ العربَ لا تَدري ما معنى (حامِيمَ)»[3].

أمّا عن التأويل وفَقْد البناء فالقصد فيه تأمّل معالجة سيبويه لتصريف بعض أمثلته وما صحبها من افتراض وتقدير وتأويل لبعض صور البناء التي تؤول إلى بناء مفقود، فمن ذلك تقديرُ أصل اللفظ، نحو تقديره للأمثلة: (عُلَبِط، جَنَدل)، فليس في (عُلَبِط) «إلّا أنْ يَكونَ محذوفًا مِن مثالِ (فُعالِلٍ)، لأنّه ليس حرفٌ في الكلامِ تَتوالى فِيه أربعُ مُتحرّكاتٍ؛ وَذلِك: (عُلَبِطٌ)، إنّما حُذِفتْ الألفُ مِن (عُلابِطٍ)»[4].

---

(١) الكتاب ٣١٧/٤، وتنظر المسألة في: الأصول ٢٤٢/٣، شرح السيرافي ٢٦٢/١ (تح. ابن ثاني).

(٢) الكتاب ٣١٧/٤.

(٣) الكتاب ٢٥٩/٣.

(٤) الكتاب ٢٨٩/٤.

أمّا (جَنَدِل)، فقد قاسه سيبويه على (عُلَبِط) في فَقْد البناء (فَعَلِل)، وفي كونه مخفّفا من (فَعَالِل)، بحذف ألفه، «قالوا: (جَنَدِل)، فَحذفوا أَلِفَ الجَنَادِلِ، كَما حَذفوا أَلِفَ (عُلابِط)»[1].

ولفَقْد بناءَي (يُفْعُل وَيُفْعُول) تجده يُخرّج ضمّ الياء من (يُعْفُر، ويُسْرُوع)، على إتباعه لضمّ ثالثه، وإنّما أصلهما فتح الياء منهما: يَعْفُر، ويَسْرُوع.

ومنه العدولُ عن أصل الحركة فرارًا من البناء المفقود، نحو اختيار ضمّ همزة الوصل فرارًا من كسرها المُفضي إلى بناء مفقود، نحو (اُسْتُضعِفَ)، و«لم يَكنْ بَينهما إلّا ساكنٌ فَكرهوا كسرةً بعدَها ضَمّةٌ»[2]، ونحو فرارهم من الضمّ إلى الفتح في صوغ اسمَي الزمان أو المكان من (يَفْعُل)، على (مَفْعَلٍ)، لفقد بناء (مَفْعُلٍ).

ومنه ترجيحُ تعيين الحرف المحذوف في تصريف المثال للجمع أو للتصغير، نحو اختيار حذف السين من (اِسْتِضراب) مع ألف الوصل، لفقد بناء (سِفعال)، لو بقيت السين فيه.

وقريبٌ منه تعيينُ جنس الحرف في نحو (هُمَّقِع)، فهو عند سيبويه رباعيّ مضعّف العين بميمَين، ومنع تقديرها نونا مدغمة في الميم؛ لفقد بناء (فُعْلَلِل) من الكلام.

---

(١) الكتاب ٤/٢٨٩.

(٢) الكتاب ٤/١٤٦.

ويلجأ سيبويه إلى حمل بعض الأمثلة على الدخول في أوسع البابين، فنحو (شَجَوْجى)، مما تردّد بين (فَعَوْلى)، و(فَعَوعَل)، يحمله على الثاني منهما ويحكم بأصالة الألف منه، «لأنّه ليس في الكلامِ (فَعَوْلى)، وَفيه (فَعَوعَلٌ)، فَتحملُه عَلى القياسِ. فَهذا ثبَتٌ»[1]، فالبناء الموجود أوسع من البناء المفقود.

ثالثًا: موارد الأبنية المفقودة:

ويمكن تلمّس الموارد التي استقى منها سيبويه أبنية الكلام المفقودة، كاستقراء كلام العرب فصيحِه المستفيض المطّرد وغيره، ومعرفة كلام العجم، مما يمكن أن يشمله أصل السماع، ومن الموارد القياس الذي تمثّله مخالفة قواعد التصريف العربي والتأويل المفضي إليها.

أوّلا: السماع:

ويبدو لوهلة عدم اتّساقه وموضوعَ البحث، فكيف يكون مسموع العرب موردًا للأبنية المفقودة عنهم؟ والجواب: أنّ ذلك مما يتعلّق بطريقة سيبويه ومنهجه في استقصاء كلام العرب ورصد المسموع عنهم، فيستبين له ما لم يقولوه من الأبنية وما فُقِد منها، لذا نجد غالب إيراد سيبويه للأبنية المفقودة بعبارة (ليس في الكلام..)، أو (ولا نعلم في الكلام..)، أو (لا يكون)، بعد أن يورد ما سمع عن العرب من الأبنية، بقوله: (يكون على كذا اسمًا وصفة، ويأتي، وجاء، ويكون)[2].

---

(١) الكتاب ٤/٣١١.

(٢) ينظر: الكتاب ٤/٢٤٥، وما بعدها.

ولسيبويه نصّ كاشف في هذه المسالة، يقول في آخر بابٍ عقده لبيان الأفعال الثلاثية الملحقة بالرباعية[1]: «فهذا جميعُ ما أُلحقَ مِن بناتِ الثلاثةِ بِبناتِ الأربعةِ، مَزيدةً أو غيرَ مزيدةٍ فَقَد بُيّن أمثلةُ الأفعالِ كلُّها مِن بناتِ الثلاثةِ مَزيدةً أو غيرَ مَزيدةٍ. فَما جاوَزَ هذه الأمثلةَ فَليس مِن كلامِ العربِ»[2]، فعبارته الأخيرة (فَما جاوَزَ.. فَليس..)، جاءت بعد أنْ بيّن أنّ ما أورده هو (جميعُ) ما وقف عليه من الثلاثيّ الملحق، وكأنّه احتراز لاستقرائه المسموعَ عنهم.

ومثال ذلك قول سيبويه: «وَيَكونُ على (فاعُولاء) في الأسماء، وذلك عاشُوراء، وَهو قليلٌ، ولا نعلمُه جاء وصفًا، وَليس في الكلامِ (فاعَيْل)، وَلا (فَاعِيل)، وَلا (فاعَوْل)، وَلا (فاعَلاء)، وَلا شيءٌ مِن هذا النّحوِ لم نَذكرْه»[3]، ويمثّل هذا النصّ طريقته في استقراء كلام العرب، فقد أثبت بناء (فاعُولاء)، للأسماء دون الصفات، وحكم عليه بالقلّة في الأسماء، وأبان عن عدم سماعه له في الصفات، ثم تراه بعد إثبات المسموع من الأبنية يعقّب بذكر أربعة أبنية مفقودة، هي نتاج استقراء المسموع.

ويلتحق بذلك لغة بعض العرب في نحو: (يُعْفُر، ويُسْرُوع)، فقد جعل سيبويه بناءهما على (يُفْعُل، ويُفْعُول)، من المفقود، يقول سيبويه: «وَليس في

---

(١) ترجمته: «هذا بابُ ما لحقتْه الزوائدُ مِن بناتِ الثلاثةِ وَأُلحقَ بِبناتِ الأربعةِ حتى صار يَجري مَجرى ما لا زيادة فيه وَصارتِ الزيادةُ بمنزلةِ ما هو مِن نفسِ الحرف»، ينظر: ٤/٢٨٦.

(٢) الكتاب ٤/٢٨٧.

(٣) الكتاب ٤/٢٥٠.

الكلامِ (يَفْعالٌ)، وَلا (يُفْعُولٌ)، فَأمّا قولُ العربِ[1] في اليَسْرُوعِ: (يُسْرُوعٌ)، فَإنّما ضَمُّوا الياءَ لِضمّةِ الرّاءِ، كَما قيل: (اُسْتُضْعِفَ) لِضمّةِ التّاءِ، وَأشباهُ ذلِك مِن هذا النّحوِ. وَمِن ذلِك قولُ ناسٍ كثيرٍ في يَعْفُر: (يُعْفُر). وَيُقوّي هذا أنّه ليس في الكلامِ (يُفْعُل) وَلا (يُفْعُول)»[2]، ويلاحظ مقابلة سيبويه عبارةَ (قول العرب)، لـ(ليس في الكلامِ)، مع عدم استثنائه للنفي الأخير، ما يدلّ أن قول العرب الفصيح المعتدّ به المستفيض، على غير بناءَي (يُفْعُل، ويُفْعُول)، وأنّهما من قِيل غير الفصيح المعتدّ به ولا المستفيض، ويعضده تنكيره لـ(ناس كثير) ولم يصفهم بالعربيّة[3].

ويعضد ذلك ما نقله الأصمعيُّ وغيرُه من ضبطهم المنقولَ عن العرب: (أُسْرُوع، ويَسْرُوع)، أوّلهما بضمّ الهمزة والآخَر بفتح الياء، ونصّهم أنّ الأصل في (يَسروع) الفتح[4]، والضمُّ إتباعٌ خارجٌ عن الاطّراد، ويفسّر السيرافيُّ كلامَ سيبويه بقوله: أنّه «قد تُتبع العربُ الضمّةَ الضمّةَ، فيقولون: (يُسْرُوع) كما قالوا: (اُسْتُضعف)، فأتبعوا ضمّةَ الألفِ ضمّةَ التاءِ، وَمثلُ ذلك قولُهم في الأسودِ بن

---

(١) في نسختَي ابن خروف وابن يبقى: (قولهم).

(٢) الكتاب ٤/٢٦٥-٢٦٦.

(٣) ومن طريقته في الكتاب أن يخصّص الناس الكثير، فيقول: «... من العرب» ٢/٣٩٣، ٣/٣٥١، ٤/٣٩٧، ويقول: «... من بني تميم» ٤/١١٣، ١٢٠، ١٩٩، ٢٠٦، ونحوه عن (قيس وأسد) في: ٤/١٩٩، ٢١١.

(٤) ينظر: جمهرة اللغة ٢/٣٣١، ٣/٣٧٨، ٣٨٤، تهذيب اللغة ٢/٩٠، الصحاح ٣/١٢٢٨.

يَعْفُر، فَضمّة الياءِ لضمّة الفاء، وَمِنهم مَن يقولُ: (يُعْفُر)، ثم يضمّ الفاءَ لضمة الياءِ»[١].

ومن موارد السماع للأبنية المفقودة لغاتُ العجم، كبناء (فاعِيل)، ومثاله (حامِيم)، إذ «لا يَجيءُ في كلامِهم عَلى بناءِ: (حَامِيمَ وَياسِينَ)، ... وَممّا يدلُّ عَلى أنّ (حامِيمَ) ليس مِن كلامِ العربِ أنّ العربَ لا تَدري ما معنى (حامِيمَ)»[٢].

وقد كان هذا المورد مَدْخلا للاستدراك على سيبويه فأثبت النحويون الخالفون بعده بعض أبنيته المفقودة بالسماع الذي لم يقف هو عليه، أو بالسماع الذي لم يعتدّ به، وبالأعجميّ المسموع[٣]، وذلك نحو (إِفْعُل)، أثبت هذا البناءَ الزُّبيديُّ وابنُ خالويه وابنُ القطّاع[٤]، ومثّلوا له بنحو (إِصْبُع)، بكسر الهمزة وضمّ الباء، وجعله ابنُ جنّي وابنُ الدّهّان من فوائت أمثلة الكتاب[٥].

ونحو بناء (يُفْعُولٍ) الذي أثبته ابنُ القطّاع بـ(يُسْرُوع)[٦]، وهو مثال سيبويه الذي خرّجه على غير الأصل إتباعًا.

---

(١) السيرافي النحوي ٦٤٣، ونحو في: ٦٧١.

(٢) الكتاب ٢٥٨/٣، ٢٥٩.

(٣) ولي فيه بحث وَسمْتُه بـ(المستدرك على أبنية سيبويه المفقودة)، في طريقه للنشر، يَسّره الله.

(٤) ينظر: كتاب الأسماء ٩٦، ليس في كلام العرب ٤٦، ٢١٥، ٣٢٤، أبنية الأسماء ١٤٢.

(٥) ينظر: الخصائص ١٨٧/٣، شرح أبنية سيبويه ١٦٩.

(٦) ينظر: أبنية الأسماء ١٥٤، وتبعه أبو حيّان والسيوطيُّ، ينظر: الارتشاف ٩٧/١، المزهر ٢١/٢.

ومثله بناءُ (فاعُل)، أثبته ابنُ القطّاع والصغانيُّ بنحو (آجُرٍ)[١]، وهي أعجميةً بمعنى: القرميد، مما يُبنى به[٢]، لغةٌ حكاها السيرافيُّ[٣]، وأبو منصور الجواليقي في (آجُرّ)[٤].

ثانيًا: القياس:

ويمثّله التأويل التصريفي، وهو أكثرها، فتقدير أصالة الحرف في بعض الأمثلة يفضي بها إلى أبنية مفقودة ليست من كلام العرب، نحو (تُدْرَأ، وتَنْضُب وتَرْتُب، وقَرْنُوة، وتِهِبّط، وتبشّر، وتَنَوُّط، وتَمْتِين وتَنْبِيت، وجُنْدَب، حَماطَة، ويَرْبُوع)، مما تقدّم بيانه وتفصيله.

وكذا تقدير جنس الحرف المحذوف في بعض الأمثلة يؤول بها إلى أبنية مفقودة، نحو تصغير (مُقْعَنْسس، واسْتِضْرابٍ)، وتكسيرهما، وتقدير جنس الحرف المدغم في عين نحو (هُمَّقِع).

وكذا تفسير العدول عن قياس كسر همزة الوصل في نحو (اُسْتُضعف)، والعدول عن قياس الوقف بنقل ضمّة الإعراب في نحو (هذا عِدِلْ)، والعدول عن قياس التخفيف بإتباع الفتح في عين نحو (بَخِيل، وشَهِيد)، لئلا تؤدّي بها

---

(١) ينظر: أبنية الأسماء ١٧٠، التكملة، للصغاني ٢/٤٠٠.

(٢) ينظر: جمهرة اللغة ٣/٢٢٢، الصحاح ٢/٥٧٦، التلخيص، لأبي هلال العسكري ١/٢٦٨.

(٣) ينظر: شرح الكتاب ٥/٢٢٩أ، ووقع في المطبوع منه =السيرافي النحوي: (آجِر) ٦٥٧، تحريفًا.

(٤) ينظر: المعرّب ٢١.

إلى بناء مفقود، ومثله العدول عن ضمّ عين بناء اسمَي الزمان والمكان من (يَفْعُل).

رابعًا: القواعد الكلّية في الأبنية المفقودة

يستبين من طريقة سيبويه في عرض الأبنية المفقودة أنّ لها بعض القواعد الكلّية التي تنضوي تحتها، ويطّرد بها الحكم على ما لم ينصّ عليه سيبويه من الأبنية المفقودة، ومن ذلك الآتي:

- **ليس في كلامهم بناءٌ فيه ضمٌّ إثر كسرٍ**، وبه فُقِدت الأبنية التالية: (فِعُل، فِعُلّ، فِعُلان، فِعُلّان، فِعُلِّل) ممّا وقعت فيها الضمّة بعد كسر مباشر.

وظاهر عبارة سيبويه أنّه لا يعتدّ بالساكن حاجزًا منيعًا بين الكسر والضمّ، يقول في تخريج عدولهم عن كسر الهمزة إلى الضمّ في نحو (اُسْتُضعف)، «ذلِك أنّكَ قرّبتَ الألِفَ مِن المضمومِ إذْ لم يَكنْ بَينهما إلّا ساكنٌ فَكرهوا كسرةً بعدَها ضَمّةٌ، وَأرادوا أنْ يَكونَ العملُ مِن وجهٍ واحدٍ، كَما فعلوا ذلِك في: (مُذُ اليومُ بِا فتى). وَهو في هذا أَجْدَرُ، لأنّه ليس في الكلامِ حرفٌ أَوّلُه مَكسورٌ وَالثّاني مَضمومٌ»[1].

ولذا فإنّ نحو (فِعُّل، اِفْعُل، إِفْعُل، تِفْعُل، مِفْعُل، فِعُّول، فِعْلُل)، بناء مفقود، والساكن بينهما ليس له اعتبار، فيلتحق بأصل القاعدة.

- **ليس في كلامهم بناءٌ فيه أربعُ متحركات**، وبه فُقدت الأبنية التالية: (فُعَلِل، فَعَلِل، فَعَلُل)، وأمثلتها عند سيبويه: (عُلَبِط، وجَنَدِل، وعَرَتُن)،

(١) الكتاب ١٤٦/٤.

ولفقد أبنيتها فله في تخريجها مذهب مطّردٌ وهو تقدير حرف زائد سقط بعد عينه، وتكونُ أصولها: عُلَابِط، وجَنَادِل، وعَرَنثُن.

وبهذه القاعدة يستقيم ما وقع زيادة في حاشية نسخة الموصلي (ج): «وَلا (فِعَلُل)»[1]، ويكون لها وجه، مما بيّنتُه في موضعه من المبحث الثالث.

- **ليس في كلامهم بناءٌ حروفُه بعد ألف الجمع أكثرُ منها قبله**، وبه فُقِد بناءَا (فعائِلّ، مفاعِلّ)، ومثالهما عند سيبويه: (حَمائِرّ، ومَحامِرّ)، ذلك أنّه «لا يقَعُ بعد ألفِ الجمعِ ثلاثةُ أحرفٍ بغير هاءِ التأنيثِ إلّا وَأوسطُها حرفُ مدٍّ زائدٍ، كَمَصابِيح وَقَنادِيل»[2].
- **ليس في كلامهم عينٌ مضمومةٌ بعد ألفٍ زائدة**، وبه فُقِد بناء: (فاعُل)، أمّا نحو (آجُرٍ)، مما استدركوه على سيبويه، فلا يدخل عليه لعجمة المثال، وقد تقدّم بيانه قريبًا في موارد الأبنية المفقودة.

---

(١) ينظر: ٢/١٢٧ب.

(٢) شرح الشافية، لركن الدين الاستراباذي ٢/٦٦٠.

الخاتمة

يسّر الله لي، ووقفتُ على بعض طبعات كتاب سيبويه ونسخه، فدرستُ منها البناء المفقود في الكتاب، وجمعتُ الأبنية ولاحظتُ ما وقع لها من فروق وزيادات وتكملة، ودرستُ منهج سيبويه فيها، وهذه نتائج مما وقف عليها البحث ووفق الله إليها:

- بلغت عدّة الأبنية المفقودة في كتاب سيبويه ١٧٢ بناءً، منها ١٠٩ أبنية في الثلاثيّ مجرّدًا ومزيدًا، و٦٣ بناءً في الرباعيّ مجرّدًا ومزيدًا.
- من طريقة سيبويه في عرض الأبنية المفقودة أنه كثيرًا ما يصرّح بلفظ البناء المفقود، وفي بعض المواضع يستغني عن صريح لفظ البناء المفقود بمثاله، وفي إيراده للبناء المفقود كثيرًا ما يكتفي بالتنبيه على فَقْد البناء وقليلًا ما يعالجه في مسائل الكتاب وأمثلته.
- كانت الأبنية المفقودة في كتاب سيبويه ثمرة استقراء واسع منه للمسموع من كلام العرب، فما لم يُسمع منها أو كان غيرَ مستفيض أو غير مطّرد أو هو ثابت من كلام العجم، فهو بناء مفقود.
- من أوسع القواعد الكلّية، وأَوْلاها، التي تميّز البناء المفقود أنّه (ليس في الكلامِ حرفٌ أَوّلُه مَكسورٌ وَالثّاني مَضمومٌ)، ولو وقع بينهما حرف ساكن، فإنه لا يعتدّ بالحاجز ويطرد الحكم فيه.
- كانت مسائلُ فَقْد البناء عند سيبويه ومعالجتُه لها موردًا له أثره عند الخالفين بعده، فقد أضحى فقد البناء أو الخروج عن النظير أحد الأدلة التي بها

يُعرف الحرف الزائد من الأصلي[1]، ومما يعرف به عجمة الكلمة[2]، وإنْ خالفه بعضهم في تقديم الاشتقاق على فَقْدِ البناء في القوّة والاعتداد به.

- أثبتَ البحث بعض نصوص سقطت من طبعات الكتاب المتداولة، وهي محفوظة في بعض نسخه المخطوطة، كمتن نسختَي الموصلي الميورقي وحواشيهما، وحواشي نسخة ابن معافى.
- مما افترقت فيه طبعات الكتاب عن نسخه في ضبط الأبنية وروايتها، ما وقع للبناء (فُعَوْلِل) فقد روته الطبعات كذا، غير أنّه وقع في النُسَخ جميعها: (فَعَوْلِل)، بفتح الفاء.
- ظهر في نسخة المدينة كثرة إهمال الضبط والخلل فيه، ويليها نسخة الموصلي، وكانت حاشية نسخة الموصلي (ج)، من أكثر النسخ زياداتٍ في الأبنية، وظهر في نسخة الميورقي عنايتُها بالاختصار والاستغناء عن تكثير الأبنية برسم حركات مختلفة على صورة البناء الواحد.

---

(١) ينظر: الشافية ٧٠، وشرح المفصل ١/١٧٣، الممتع في التصريف ٣٩، التسهيل ٣٠٠، الارتشاف ١/٢٢، المقاصد الشافية ٨/٤٤٩.

(٢) ينظر: شرح المفصّل ١/١٧٣، توضيح المقاصد ٣/١٢١٠، الاقتراح ٦٠.

ثبت المصادر والمراجع

أوّلا: المخطوطة

- التذييل والتكميل، لأبي حيان الأندلسي، مصورة عن نسخة دار الكتب المصرية، الجزء السادس منه تحت رقم (٦٢) نحو.
- شرح كتاب سيبويه، لأبي سعيد السيرافي، مصورة عن نسخة دار الكتب المصرية، القاهرة، برقم (١٣٧) نحو، ومنه نسخ فلمية بمكتبة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، تحمل الرقم (١٠٣٠٠/ف).
- الكتاب، لسيبويه، نسخة بخطّ ابن خروف، علي بن محمد بن خروف، كتبها سنة ٥٦٢هـ، محفوظة في المكتبة الوطنية بباريس، برقم ٦٤٩٩.
- الكتاب، لسيبويه، نسخة بخط عمر بن علي بن المبارك الموصلي، كُتبت سنة ٦١٤هـ، محفوظة في مكتبة فيض الله أفندي، برقم ٢٠١٦.
- الكتاب، لسيبويه، نسخة بخطّ أبي عليّ حسَن بن أحمد بن عليّ بن يبقى، الخولانيّ، كُتبت سنة ٦٢٩هـ، محفوظة في مكتبة الاسكوريال، أسبانيا، برقم ١.
- الكتاب، لسيبويه، نسخة بخطّ محمد بن أحمد بن أبي عيسى، الأنصاريّ الميُورقيّ، كُتبت سنة ٦٣٢هـ، محفوظة في مكتبة شهيد علي، تركيا، برقم ٢٤٩٩.
- الكتاب، لسيبويه، نسخة بخطّ أبي محمد رضيّ الدين عبد المحسن بن مزروع بن معافى البصريّ، كُتبت سنة ٦٤٧هـ، محفوظة في مكتبة جوروم، تركيا، برقم ٢٥٦٢، نَحَلَنيها أخي الدكتور عبد المجيد الجار الله.
- الكتاب، لسيبويه، نسخة بخط أحمد بن سليمان البحيري، كتبت سنة ١١٥١هـ، منقولة عن نسخة ابن معافى البصري، محفوظة في مكتبة لا لا إسماعيل أفندي، تركيا، برقم ٦٣٤.
- الكتاب، لسيبويه، نسخة المدينة، مكتبة عارف حكمت، برقم ١٧١، و١٦٣نحو، ومنها نسخة محفوظة في مكتبة الملك عبد العزيز العامة، بالمدينة المنورة.

ثانيا: المطبوعة

- أبنية الأسماء والأفعال والمصادر، لابن القطّاع الصقلّي، تحقيق ودراسة الدكتور أحمد عبد الدايم، دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٩٩م.
- أخبار النحويين البصريين ومراتبهم وأخذ بعضهم عن بعض، صنعة أبي سعيد السيرافي، تحقيق الدكتور محمد إبراهيم البنّا، دار الاعتصام، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ=١٩٨٥م.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيّان الأندلسي، تحقيق وشرح ودراسة الدكتور رجب عثمان محمد، مراجعة الدكتور رمضان عبد التوّاب، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ=١٩٩٨م.
- أسرار العربية، تأليف أبي البركات الأنباري، عُني بتحقيقه محمد بهجة البيطار، مطبعة الترقّي بدمشق، ١٣٧٧هـ=١٩٥٧م، من منشورات المجمع العلمي العربي بدمشق
- الأصول في النحو، لابن السرّاج، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٧هـ=١٩٨٧م.
- الاقتراح في أصول النحو وجدله، لجلال الدين السيوطي، حققه وشرحه الدكتور محمود فجّال، وسمّى شرحه (الإصباح في شرح الاقتراح)، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ=١٩٨٩م.
- الانتصار لسيبويه على المبرد، لأبي العباس ابن ولّاد، دراسة وتحقيق الدكتور زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ=١٩٩٦م.
- إيجاز التعريف في علم التصريف، لابن مالك، تحقيق ودراسة الدكتور محمد المهدي عبد الحيّ، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ=٢٠٠٣م.
- البديع في علم العربية، للأبي السعادات مجد الدين ابن الأثير، تحقيق الدكتور فتحي أحمد عليّ الدين والدكتور صالح بن حسين العايد، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ، من منشورات معهد البحوث العلمية-مركز إحياء التراث الإسلامي.

- تاج العروس من جواهر القاموس، للمرتضى الزَّبيديّ، تحقيق عبد الستّار أحمد فرّاج وزملائه، مطبعة حكومة الكويت، سنيّ الطبع مختلفة، سلسلة التراث العربي، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، وزارة الإعلام الكويتية.
- تاريخ العلماء النحويين من البصريين والكوفيين وغيرهم، تأليف أبي المحاسن التنوخي المعرّي، تحقيق الدكتور عبد الفتاح محمد الحلو، دار هجر للطباعة والنشر، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤١٢هـ=١٩٩٢م.
- تحقيق التراث العربي منهجه وتطوره، تأليف الدكتور عبد المجيد دياب، دار المعارف، الطبعة الثانية، ١٩٩٣م.
- تحقيق النصوص ونشرها، للأستاذ عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، الطبعة السابعة، ١٩٩٨م.
- التسهيل= تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، لابن مالك، حقّقه محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي، القاهرة، ١٣٨٨هـ=١٩٦٨م.
- التعليقة، شرح كتاب سيبويه لأبي علي الفارسي، تحقيق وتعليق الدكتور عوض القوزي، مطبعة الأمانة، القاهرة، ومطابع الحسني، الرياض، الطبعة الأولى، سنيّ الطبع مختلفة.
- تفسير أبنية سيبويه، للإمام أحمد بن يحيى ثعلب، جمعه ودرسه الدكتور سليمان بن عبد العزيز العيوني، مجلة الجمعية العلمية السعودية للغة العربية، العدد الثامن، ذو الحجة-١٤٣٢هـ.
- تفسير أبنية سيبويه وغريبه للجرمي: دراسة واستدراك، للدكتور سيف بن عبد الرحمن العريفي، مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، العدد ٤٢، ربيع الآخر، ١٤٢٤هـ=٢٠٠٣م.
- تفسير غريب ما في كتاب سيبويه من الأبنية، تأليف أبي حاتم السجستاني، حقّقه وخرّج ما فيه وشرحه وناقشه وكتب حواشيه الدكتور محمد الدالي، دار البشائر، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ=٢٠٠١م.

- التكملة والذيل والصلة لكتاب تاج اللغة وصحاح العربية، تأليف الحسن بن محمد بن الحسن الصّغاني، تحقيق عبد العليم الطحاوي وإبراهيم إسماعيل الأبياري ومحمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة دار الكتاب، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٧٠م-١٩٧٩م.
- التكملة، لأبي علي الفارسي، تحقيق ودراسة الدكتور كاظم بحر المرجان، مطابع مديرية دار الكتب، جامعة الموصل، ١٤٠١هـ=١٩٨١م.
- التلخيص في معرفة أسماء الأشياء، لأبي هلال العسكريّ، تحقيق الدكتور عزّة حسن، دار صادر، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٣هـ=١٩٩٣م، من مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.
- تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب، لعلي بن محمد بن علي بن خروف، تحقيق ودراسة صالح بن مسفر الغامدي، رسالة دكتوراه مقدمة إلى كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤١٤هـ.
- تهذيب اللغة، لأبي منصور الأزهري، تحقيق عبد السلام هارون ورفاقه، الدار المصرية للتأليف والنشر والترجمة، القاهرة، ١٣٨٤هـ=١٩٦٤م.
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، لابن أمّ قاسم المرادي، تحقيق الدكتور عبد الرحمن علي سليمان، مكتبة الكلّيات الأزهريّة، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٣٩٧هـ=١٩٧٧م.
- جمهرة اللغة، لابن دريد، دار صادر، بيروت، مصوّرة عن طبعة دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الهند، ١٣٤٤هـ.
- جهود الزجّاج في دراسة كتاب سيبويه: دراسة لنسختَي الزجّاج مِن الكتاب، للدكتور عبد المجيد بن صالح الجار الله، دار التدمريّة، الرياض، الطبعة الأولى، ٢٠١٤م.
- الخصائص، تأليف ابن جنّي، حقّقه محمد علي النجّار، دار الكتاب العربي، بيروت، مصوّرة عن طبعة دار الكتب المصرية، ١٣٧٠هـ=١٩٥١م.
- سفر السعادة وسفير الإفادة، تأليف علم الدين السخاوي، حقّقه وعلّق عليه ووضع فهارسه الدكتور محمد أحمد الدالي، دار صادر، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٥هـ=١٩٩٥م.

- السيرافي النحوي، في ضوء شرحه لكتاب سيبويه، دراسة وتحقيق الدكتور عبد المنعم فائز، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ=١٩٨٤م.
- الشافية في علم التصريف، لابن الحاجب، تحقيق الدكتور حسن أحمد العثمان، نشرة المكتبة المكّيّة، مكّة المكرّمة، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ=١٩٩٥م.
- شرح أبنية سيبويه، تصنيف ابن الدّهّان، تحقيق الدكتور حسن شاذلي فرهود، دار العلوم، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ=١٩٨٨م.
- شرح التسهيل، لابن مالك، تحقيق الدكتور عبد الرحمن السيّد والدكتور محمد بدوي المختون، دار هجر للطباعة والنشر، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ=١٩٩٠م.
- شرح الجمل لابن عصفور، تحقيق الدكتور صاحب أبو جناح، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ=١٩٩٩م.
- شرح كتاب سيبويه، لأبي الحسن الرمّاني، من (باب ألف الوصل في الأسماء) إلى نهاية الشرح، تحقيق ودراسة صالح بن عبد العزيز العبد اللطيف، رسالة دكتوراه مقدّمة إلى قسم النحو والصرف وفقه اللغة، كلية اللغة العربية، جامعة الإمام محمد بن سعود، ١٤٢٧هـ.
- شرح كتاب سيبويه، لأبي سعيد السيرافي، من (باب الزيادة من موضع غير حروف الزوائد) إلى (باب فيه ما فات سيبويه من أبنية كلام العرب)، تحقيق ودراسة عبد الله بن ثاني الرويلي، رسالة دكتوراه مقدّمة إلى قسم النحو والصرف وفقه اللغة، كلية اللغة العربية، جامعة الإمام محمد بن سعود، ١٤٢٨هـ.
- شرح كتاب سيبويه للسيرافي، حقّقه وقدّم له وعلّق عليه مجموعة من الأساتذة، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، تواريخ الطبع متعددة.
- شرح الشافية، لرضيّ الدين الاستراباذيّ، تحقيق الأساتذة محمد محيي الدين عبد الحميد ومحمد نور الحسن ومحمد الزفزاف، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ=١٩٨٢م.

- شرح الشافية، لركن الدين الاستراباذيّ، تحقيق الدكتور عبد المقصود محمد عبد المقصود، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ=٢٠٠٤م.
- شرح الكافية الشافية، تأليف جمال الدين ابن مالك، حققه وقدّم له الدكتور عبد المنعم هريدي، دار المأمون للتراث، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ=١٩٨٢م، من منشورات مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مكّة المكرّمة.
- شرح المفصل، لابن يعيش، تحقيق الدكتور عبد اللطيف بن محمد الخطيب، مكتبة دار العروبة، الكويت، الطبعة الأولى، ١٤٣٥هـ=٢٠١٤م.
- شرح المقدمة المحسبة، لطاهر بن أحمد بن بابشاذ، تحقيق خالد عبد الكريم، المطبعة العصرية، الكويت، الطبعة الأولى، ١٩٧٦م.
- شرح كتاب سيبويه (الربع الأخير)، لصالح بن محمد الهسكوري، دراسة وتحقيق خالد بن محمد التويجري، رسالة دكتوراه مقدّمة إلى كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، مكّة المكرّمة، ١٤٢٣/١٤٢٤هـ.
- الصحاح= تاج اللغة وصحاح العربية، تأليف إسماعيل بن حمّاد الجوهري، تحقيق أحمد عبد الغفور عطّار، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٤هـ=١٩٨٤م.
- عدم النظير والاحتجاج به في النحو والتصريف: دراسة وتطبيقا، للدكتور إبراهيم بن ناصر الشقاري، طبعة عمادة البحث العلمي، جامعة الإمام محمد بن سعود، ١٤٣٦هـ=٢٠١٤م.
- علل النحو، لأبي الحسن الورّاق، تحقيق ودراسة الدكتور محمود جاسم الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ=١٩٩٩م.
- فهارس كتاب سيبويه ودراسة له، صنع محمد عبد الخالق عضيمة، مطبعة السعادة، القاهرة/مصر، الطبعة الأولى، ١٣٩٥هـ=١٩٧٥م.
- كتاب الأسماء والأفعال والحروف (أبنية كتاب سيبويه)، تأليف أبي بكر الزُّبيديّ، تحقيق الدكتور أحمد راتب حمّوش، مطابع دار البعث، دمشق/سوريا، من مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.

- كتاب الشعر، لأبي علي الفارسي، تحقيق وشرح الدكتور محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ=١٩٨٨م.
- الكتاب، لسيبويه، اعتناء هرتويغ درنبُرغ، طبعة باريس، المجلد الأول طبعة ١٨٨١م، المجلد الثاني طبعة ١٨٨٥م.
- الكتاب، لسيبويه، طبعة المطبعة الأميرية، بولاق، ١٣١٦هـ.
- الكتاب، لسيبويه، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجيّ، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٤٠٨هـ=١٩٨٨م.
- الكتاب، لسيبويه، تصنيف منهجي وشرح وتحقيق علمي، للدكتور محمد كاظم البكّاء، منشورات زين الحقوقية والأدبية، بيروت/لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٣٥هـ=٢٠١٥م.
- كتاب سيبويه بين أيادي المستشرقين والعرب، من إعداد الدكتور جون نيكولا والأستاذ يوسف السنّاري، مجلّة تراثنا: النشر الرقميّ باعتماد معهد المخطوطات العربيّة (السلسلة الثقافيّة: ٢٥)، السنة الثانية، ذو القعدة ١٤٤٠هـ=يوليو ٢٠١٩م.
- اللباب في علل البناء والإعراب، لأبي البقاء العكبري، تحقيق غازي طليمات، دار الفكر المعاصر، بيروت/لبنان، ودار الفكر، دمشق/سوريا، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ=١٩٩٥م، من مطبوعات مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث بدبي.
- لسان العرب، لجمال الدين ابن منظور الأنصار، دار صادر، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤١٤هـ.
- ليس في كلام العرب، لابن خالويه، تحقيق أحمد عبد الغفور عَطّار، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٩٩هـ=١٩٧٩م.
- ما لم يستقرّ في كلام العرب: تأصيلٌ ودراسةٌ عند ابن عصفور الإشبيلي، للدكتور بدر بن محمد الجابري، مجلة العلوم العربية، جامعة الإمام محمد بن سعود، العدد الثالث والثلاثون، شوال ١٤٣٥هـ.
- المحتسب في تبيين وجوه شواذّ القراءات والإيضاح عنها، لابن جنّي، تحقيق علي النجدي ناصف والدكتور عبد الحليم النجار والدكتور عبد الفتاح شلبي، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ١٣٨٦هـ.

- المحكم والمحيط الأعظم في اللغة، تأليف علي بن إسماعيل بن سيده، تحقيق مصطفى السقّا وآخرون، معهد المخطوطات العربية، القاهرة، سنيّ الطبع مختلفة.
- مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع، لابن خالويه، نشرة مكتبة المتنبي، القاهرة، وهي نسخة عن نشرة المستشرق الألماني آثر جفري، المطبعة الرحمانية، مصر/القاهرة، ١٩٣٤م.
- المخصّص، تأليف علي بن إسماعيل بن سيده، تحقيق خليل إبراهيم جفّال، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ=١٩٩٦م.
- المزهر في علوم اللغة وأنواعها، لجلال الدين السيوطيّ، تحقيق محمّد أحمد جاد المولى وعليّ محمّد البجاويّ ومحمّد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الرابعة، عيسى البابي الحلبيّ، القاهرة، ١٩٥٨م.
- المسائل الحلبيّات، لأبي عليّ الفارسي، تحقيق الدكتور حسن هنداوي، دار القلم بدمشق، ودار المنارة ببيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ=١٩٨٧م.
- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعيّ، تأليف أحمد بن محمد الفيّوميّ، صحّحه على النسخة المطبوعة بالمطبعة الأميرية مصطفى السقّا، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، ١٣٦٩هـ=١٩٥٠م.
- المعرّب من الكلام الأعجمي، لأبي منصور الجواليقي، تحقيق وشرح أحمد محمد شاكر، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٣٦١هـ.
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، للإمام أبي إسحاق الشاطبي، تحقيق الدكتور عبد الرحمن العثيمين وآخرون، جامعة أم القرى، مكّة المكرّمة، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ=٢٠٠٧م، من منشورات معهد البحوث العلمية-مركز إحياء التراث الإسلامي.
- المقتصد في شرح الإيضاح، لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق الدكتور كاظم بحر المرجان، دار الرشيد، بغداد، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ=١٩٨٢م، من منشورات وزارة الثقافة والإعلام العراقية.

- المقتضب، للمبرّد، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، من منشورات المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ١٣٨٦هـ=١٩٦٦م.
- الممتع الكبير في التصريف، لابن عصفور، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ=١٩٩٦م.
- المنتخب من غريب كلام العرب، لأبي الحسن الهنائي (كراع النمل)، تحقيق الدكتور محمد بن أحمد العمري، جامعة أم القرى، مكّة المكرّمة، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ=١٩٨٩م.
- المنصف، لابن جني، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٣٧٣هـ=١٩٥٤م.
- نتائج الفكر في النحو، لأبي القاسم السُّهيلي، تحقيق الدكتور محمد إبراهيم البنّا، دار الاعتصام، القاهرة، ١٤٠٤هـ=١٩٨٤م.
- نور القبس المختصر من المقتبس، لأبي المحاسن اليغموري، عني بتحقيقه رودلف زلهايم، دار فرانتس شتاينر، فيسبادن/ألمانيا، ١٣٨٤هـ=١٩٦٤م.
- النهاية في غريب الحديث والأثر، لمجد الدين ابن الأثير، تحقيق طاهر أحمد الزاوي ومحمود الطناحي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، مصوّرة عن طبعة عيسى الحلبي، القاهرة، ١٣٨٣هـ=١٩٦٣م.

***